

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير



مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

فرع: علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان:

أهمية المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات في مؤسسة
اقتصادية-دراسة حالة-

✓ مؤسسة عمر بن عمر الفجوج -قالمة-

✓ مجمع عبيدي طريق سدراتة بلخير قالمة-

تحت إشراف الأستاذ:

- إسماعلي فوزي.

من إعداد الطالبتين:

- حومر مريم.

- قروي فضيلة.

السنة الجامعية: 2013 - 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدير و تشكر

قال تعالى: "وإن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الواحد الأحد والفضل للذي خلق السموات بلا عمد، ورزق الرزق ولم ينسى أحد له الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا رضى.

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل سبحانه والشكر له على كل نعمه وفضله وكرمه تبارك الله ذو الجلال والإكرام الذي يسر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل وإتمام المشوار الدراسي بنجاح وتوفيق منه وحده.

فلا شك أن الشكر الأول و كامل الامتتان له تعالى الواحد القهار العزيز الغفار، فإن فأتنا أجر الإصابة فلا أقل من أجر الاجتهاد.

نشكر جزيل الشكر عائلتنا الكريمة التي وقفت إلى جانبنا والتي لم تبخل علينا بنصائحها ونخص بالشكر ماما عائشة وزهيرة اللهم احفظهما لنا.

كما نشكر الأستاذ المشرف "اسماعيل فوزي"

ونتقدم بالشكر الخالص إلى كل الأساتذة الكرام الذين أشرفوا على فترة تكويننا بكلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة قلمة

وإلى كل من ساهم معنا من قريب أو بعيد حتى ولو كان بكلمة مساهمة في إنجاح هذا العمل.

Meryem et fadhila

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

المقدمة العامة

الفصل الأول: محددات جودة الأداء المالي

1	تمهيد
2	المبحث الأول: المعلومة المالية
2	المطلب الأول: مفهوم وخصائص المعلومة المالية
5	المطلب الثاني: مصادر وقيمة المعلومة المالية
7	المطلب الثالث: تحليل وتفسير المعلومات المالية وأهميتها
9	المبحث الثاني: القرار المالي والأداء المالي
9	المطلب الأول: القرار المالي
17	المطلب الثاني: الأداء المالي
24	المبحث الثالث: مقارنة بين PCN و SCF
24	المطلب الأول: المخطط المحاسبي الوطني PCN
26	المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي SCF
28	المطلب الثالث: مقارنة بين القوائم المالية حسب SCF و PCN
32	خاتمة الفصل



الفصل الثاني: الأداء المالي كأسلوب لتفعيل المعلومة المالية وترشيد القرار المالي

33	تمهيد
34	المبحث الأول: الأدوات المالية للمؤسسة ومصادر التقييم
34	المطلب الأول: الأهداف المالية للمؤسسة
36	المطلب الثاني: مصادر تقييم الأداء المالي للمؤسسة
38	المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي
40	المبحث الثاني: دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي
40	المطلب الأول: التقارير المالية
48	المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي
51	المطلب الثالث: التحليل باستخدام النسب المالية
55	المبحث الثالث: دور المعلومة المالية في اتخاذ القرارات المالية
55	المطلب الأول: دور التوازنات المالية في اتخاذ القرار المالي
61	المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار المالي
62	المطلب الثالث: أهمية التقارير في اتخاذ القرار المالي
63	خاتمة فصل

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة عمر بن عمر ومجمع عبيدي

64	تمهيد
65	المبحث الأول: تقديم مؤسستي الدراسة
65	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسستين
66	المطلب الثاني: تعريف المؤسستين
67	المطلب الثالث: أهداف المؤسستين
68	المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لكل من المؤسستين ومهام مختلف مصالهما
68	المطلب الأول: هيكل مؤسسة عمر بن عمر
71	المطلب الثاني: هيكل مؤسسة عبيدي
73	المطلب الثالث: مدخلات الأداء المالي في المؤسستين محل الدراسة
75	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية للمؤسستين بواسطة المؤشرات المالية
75	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية
85	المطلب الثاني: التحليل بواسطة التوازنات المالية والنسب المالية
92	المطلب الثالث: مدى استخدام أساليب اتخاذ القرارات في المؤسستين
95	خاتمة الفصل
96	الخاتمة العامة
99	قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

الصفحة	قائمة الأشكال	رقم الشكل
55	رأس المال العامل موجب	1
56	رأس المال العامل معدوم	2
56	رأس المال العامل سالب	3
68	الهيكل التنظيمي لمؤسسة عمر بن عمر	4
71	الهيكل التنظيمي لمجمع عبيدي	5
الصفحة	قائمة الجداول	رقم الجدول
29	مقارنة للقوائم المالية بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي	1
37	قراءات الميزانية	2
42	شكل الميزانية	3
45	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفق النقدي	4
46	الجزء الأول من جدول التمويل	5
47	الجزء الثاني من جدول التمويل	6
57	حالات رأس المال العامل	7
58	حالات احتياج رأس المال العامل	8
60	حالات الخزينة	9
62	دور التقارير المالية في اتخاذ القرار	10
76	ميزانية الأصول لمؤسسة عمر بن عمر للسنوات 2009، 2010، 2011	11
77	ميزانية الخصوم لمؤسسة عمر بن عمر للسنوات 2009، 2010، 2011	12
78	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة عمر بن عمر للسنوات 2009، 2010، 2011	13
79	ميزانية الأصول لمجمع عبيدي للسنوات 2009، 2010، 2011	14

80	ميزانية الخصوم لمجمع عبيدي للسنوات 2009، 2010، 2011	15
81	الميزانية المالية المختصرة لمجمع عبيدي للسنوات 2009، 2010، 2011	16
82	جدول حسابات النتائج لمؤسسة عمر بن عمر	17
83	جدول حسابات النتائج لمجمع عبيدي	18
85	رأس المال العامل لمؤسسة عمر بن عمر للسنوات 2009، 2010، 2011	19
85	رأس المال العامل لمجمع عبيدي للسنوات 2009، 2010، 2011	20
86	احتياج رأس المال العامل لمؤسسة عمر بن عمر للسنوات 2009، 2010، 2011	21
86	احتياج رأس المال العامل لمجمع عبيدي للسنوات 2009، 2010، 2011	22
87	الخزينة لمؤسسة عمر بن عمر للسنوات 2009، 2010، 2011	23
87	لخزينة لمجمع عبيدي للسنوات 2009، 2010، 2011	24
88	جدول يبين النسب المالي لمؤسسة عمر بن عمر للسنوات 2009، 2010، 2011	25
90	جدول يبين النسب المالية لمجمع عبيدي للسنوات 2009، 2010، 2011	26

مقدمة عامة:

تتبع المؤسسة عدة إجراءات معقدة حتى تصل إلى القيام بوظائفها وأنشطتها بصفة منتظمة، تسمح لها بخلق مكانة في السوق خاصة في ظل التطورات السريعة التي يعرفها، حيث تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده العالم من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عديدة تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة، وتجعلها في صراع مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها، لكن غالباً يكون من أجل الحفاظ على بقائها، حيث تعتبر المؤسسة مجموعة متكاملة من العناصر المادية والبشرية المرتبطة فيما بينها في إطار قانوني واجتماعي لتحقيق أهداف معينة، فهي تلعب دور أساسي في السياسة التنموية.

وبالتالي أصبح على المسيرين جمع معلومات لتساعدهم في أداء مهامهم الإدارية بمختلف مستوياتها، وتعتبر هذه المعلومات معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة حيث إذا توفرت في الوقت المناسب وبشكل صحيح ودقيق تؤدي الوظيفة المالية دورها الرئيسي والاستراتيجي، والوسيلة المستخدمة لترتيب وتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة فقد أصبحت المعلومة اليوم مهمة جداً للدول والمنظمات حيث تقاس وتحدد بشكل كبير بمدى قدرتها على التحكم في مصادر المعلومات.

حيث أصبح إلزاماً على متخذ القرار أن يعرف الواقع الذي يعيش فيه والمحيط الذي يتفاعل معه معرفة جيدة وشاملة، وذلك لأن عملية اتخاذ القرارات المالية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للإدارة المالية، فقدرته وكفاءة المدير العام وفهمه للقرارات المالية وأساليب اتخاذها يتوقف على النجاح الذي يحققه أي مؤسسة.

ويعتبر اتخاذ القرار باستخدام القوائم والنسب المالية أحد الوسائل المهمة والأكثر شيوعاً التي تستخدمها المؤسسات في قياس قدرتها على استمرار نشاطاتها الاقتصادية وتوسيعها من خلال إيجاد التناسق والتفاعل بين مواردها المتاحة واستخداماتها بشكل أمثل لتحقيق الجودة العالية في الإنتاج بأقل الجهود والتكاليف.

وبما أن الأمر يتعلق بتقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك لاتخاذ القرارات المالية الملائمة لتحقيق أهدافها، فإن الهدف من عملية التقييم يتمثل في تحليل قوائمها المالية وتحديد النسب المالية المميزة للأداء لتحديد الوضع المالي لها ومقارنته بمنافسيها على مستوى القطاع أو الصناعة التي ينتمي إليها.

والمسير المالي باعتباره رجل مالي يعتمد على المعلومات المالية أكثر من غيرها من المعلومات وهذا راجع إلى أن هذه الأخيرة تساعد على اتخاذ القرار المالي سواءً يتعلق بالتمويل أو الاستثمار وهذين القرارين يحتاجان إلى دراسة دقيقة وسليمة للمعلومات المالية وتكون هذه الدراسة بإتباع

أساليب باستخدام المؤشرات المالية المتمثلة في النسب المالية وكذا رؤوس الأموال العامة والاحتياج منها والعلاقة التي تربط بينهما في اتخاذ القرارات المالية.

ولنتمكن من إثراء الموضوع بجميع جوانبه تعين علينا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي وترشيد اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية؟

ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع يرتبط بالإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسس النظرية للمعلومات المالية، خصائصها ومصادرها؟
- ما المقصود بالقرار المالي وما هي أنواعه وأساليب اتخاذه؟
- ما المقصود بالأداء المالي وما هي خطوات تقييمه؟
- ما مدى كفاءة وجودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في الإفصاح عن الوضع المالي للمؤسسة؟ وعلى ضوء الإشكالية والأسئلة الفرعية وللإجابة عليها قمنا بوضع الفرضيات التالية:
- المعلومة المالية تكون في شكل بيانات مالية معبر عنها في صورة نقدية وقوائم مالية.
- عملية اتخاذ القرار هي عملية اختيار حذر لبديل من بين مجموعة من البدائل، بحيث يحقق هذا البديل أقصى عائد باستخدام نفس الموارد
- إن عملية تقييم الأداء المالي تعتبر المادة الخام لإدارة المؤسسة في اتخاذ قرار التمويل والإستثمار.
- تحتوي القوائم المالية على معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية للمؤسسة لفترة معينة.

■ أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع للعديد من الأسباب منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي.

■ الأسباب الموضوعية:

- ✓ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الاقتصادية الحديثة نتيجة للدور الذي يلعبه التحليل المالي في توفير السيولة لتمويل مختلف نشاطات المؤسسة.
- ✓ الفائدة الكبيرة التي يعود بها تقييم الأداء المالي على المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ التعرف على كيفية استخدام التحليل المالي داخل المؤسسة.
- ✓ الرغبة في تطوير هذا الموضوع للكشف عن حقيقة الوضع المالي لمؤسستي عمر بن عمر وعبيدي.

■ الأسباب الشخصية:

- ✓ ملائمة موضوع الدراسة والتخصص.

- ✓ الرغبة في زيادة معرفتنا الشخصية حول تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ توضيح فكرة هذا الموضوع لإزالة الغموض والتخوف الذي يراه الطلبة من ناحية دراسته.

➤ أهمية الموضوع:

نظرا لاعتبار المعلومة المالية من أهم الوسائل التي يتم على أساسها اتخاذ القرار المالي بصفة عامة في المؤسسة حيث يعبر عن أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها ويكون الأداء المالي ركيزة أساسية في ترشيد واتخاذ قراراتها المالية، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل مالي قادر على استعمال المعلومات المالية المتاحة له.

➤ المنهج المتبع:

لدراسة مثل هذه المواضيع قد تم الاعتماد على:

❖ المنهج الوصفي التحليلي في الفصلين الأول والثاني من خلال وصف وجمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، وذلك لوصف وتحليل تطور ظاهرة الأداء المالي والأبعاد المهمة التي وصلت إليها المعلومات المالية كمدخل أساسي ومهم في تقييم الأداء واتخاذ القرار الماليين.

❖ أما في الفصل الثالث باعتباره دراسة تطبيقية في مؤسسة اقتصادية فكان لزاما علينا الإعتماد على منهج دراسة الحالة مستخدمين في ذلك الأدوات المناسبة من مثل الخرجات أو الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، المقابلات الشخصية مع إطارات المؤسسة، جمع القوائم المالية والميزانيات، حساب مختلف النسب والمؤشرات والمعاملات المهمة للدراسة.

➤ الدراسات السابقة:

هناك دراسات سابقة حول الموضوع تتمثل في تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية قام بها الطالب عطى الله عبد الرحمن حيث توصل إلى أن عملية اتخاذ القرار هي عملية ليست بالأمر السهل حيث تتوقف فعاليته على نظام الاتصال داخل المؤسسة، حيث اتضح له أن نجاح أي مؤسسة اقتصادية مرهون بالقرارات الناجحة المتخذة من طرف المدير المالي، كما أن هناك دراسة للطالبتين بجاوي زهرة وبودور أسماء تحت عنوان المعلومة المالية كأداة لاتخاذ القرار المالي حيث تمثلت دراستهما في أن القرار المالي له أهمية بالغة داخل المؤسسة ولا يمكن لمتخذ القرار صياغته إلا بتوفر مجموعة من المعلومات المالية الملائمة والدقيقة التي تمكنه من اتخاذ القرار المالي المناسب بأكثر دقة وموضوعية ولا يتحقق ذلك إلا بوجود أساليب علمية متميزة.

➤ صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة في صعوبة الحصول على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج من المؤسستين، كذلك صعوبة تفسير النتائج المحصل عليها وفي اسقاط المقارنة بين المؤسستين.

للإلمام بهذه الدراسة قد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول ينفرد كل فصل بتمهيد وخاتمة.

- الفصل الأول: جاء بعنوان محددات جودة الأداء المالي، وفيه تناولنا المعلومة المالية، القرار المالي والأداء المالي، المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.
- الفصل الثاني: جاء بعنوان الأداء المالي كأسلوب لتفعيل المعلومة وترشيد القرار المالي، وتناولنا في الأدوات المالية للمؤسسة وأدوات التقييم، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي ودورها في اتخاذ القرارات المالية.
- أما الفصل الثالث هو بمثابة الجزء التطبيقي في البحث ويتضمن دراسة تطبيقية حول مؤسستي عمر بن عمر وعبيدي وتناولنا فيه تقديم المؤسستين وهيكل كل منهما وكذا مهام مختلف مصالحهما وتحليل القوائم المالية للمؤسستين بواسطة المؤشرات المالية.

تمهيد:

تؤدي المعلومة المالية دورا جوهريا في نشاط المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها من أهم مدخلات نظام اتخاذ القرارات المالية، فتوفرها بالصيغة اللازمة وفي الوقت الملائم، أمر من شأنه أن يسمح للقائمين على المؤسسة بممارسة النشاطات المرتبطة بالوظيفة المالية بأكبر فعالية وعقلانية والحصول على المعلومة المالية وفق شروط جودتها يتم من خلال نظام معلومات مالي، وترتبط كفاءته بكفاءة تصميمه، وهذا الأمر يؤثر بصفة مباشرة على جودة القرارات المالية محل الدراسة ذات الصلة بالأهداف العامة والأهداف المالية للمؤسسة.

انطلاقا من المعلومات المالية التي يتم صنعائها بناء على التقارير المالية، يتخذ القرار المالي في المؤسسة، وهو قرار استراتيجي باعتباره المحدد لكفاءة الهيكل المالي، ويكون اتخاذ القرار بعد القيام بعملية تقييم أداء المؤسسة المالي، حيث تلعب وظيفة التقييم دورا مهما في المؤسسة إذ تمثل الوظيفة الحيوية باعتبارها الوظيفة المغذية والمؤطرة والموجهة لباقي الوظائف الأخرى، وعليه فإن عملية اتخاذ القرار هي ليست بالأمر السهل، وهذا نظرا لضرورة امتيازها بالدقة والوضوح وتتوقف فعاليته على نظام الاتصال داخل المؤسسة، فالقرارات تتنوع بحسب معايير مختلفة والمسير مطالب بممارستها لتحقيق أهداف المؤسسة وهذا مرهون بمدى احترامه لمراحل معينة تساعده في حل المشاكل المطروحة أمامه.

المبحث الأول: المعلومات المالية

تؤدي الوظيفة المالية دورها الرئيسي والإستراتيجي في المؤسسة إذا توفرت المعلومات المالية الكافية وفي الوقت المناسب وبشكل صحيح ودقيق، حيث أصبح إلزاما على متخذ القرار أن يعرف الواقع الذي يعيش فيه والمحيط الذي يتفاعل معه معرفة جيدة وشاملة وعليه تظهر لنا الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المعلومات في سبيل دعم وتوجيه متخذ القرار، فقد أصبحت المعلومة اليوم قوة الدول والمنظمات تقاس وتحدد بشكل كبير بمدى قدرتها على التحكم في مصادر المعلومات لذا فإن القرارات الجيدة هي تلك القرارات التي تعتمد على المصادر المتنوعة والدقيقة في حصولها على المعلومات التي تبني من خلالها تلك القرارات.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المعلومات المالية

سوف نتطرق إلى مفهوم المعلومات المالية ثم نقوم بعرض خصائصها حيث أنها تتميز بمجموعة من الخصائص، حيث أن هذه الأخيرة لها معايير خاصة بما يجب على المعلومات المالية أن تتوفر عليها لتكون معلومات دقيقة واضحة وسليمة تساعد المدير المالي على اتخاذ القرار المالي المناسب للمؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة وذلك ليتم تقييم أدائها المالي والحصول على رغبتها.

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المالية

المعلومة المالية تكون في شكل بيانات مالية معبر عنها في صورة نقدية وقوائم مالية هي قائمة الدخل، الميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية وبالتالي فإن المعلومة المالية تصف مسار تدفق الأموال سواء كانت أموال الموازنة أو الأموال الفعلية التي تساعد المديرين في مواجهة مسؤولياتهم المالية وتأتي هذه المعلومات من مصادر موجودة داخل أو خارج المؤسسة التي تعكس العمليات والحقائق المتعلقة بالمجالات المالية¹.

كما تعرف المعلومة المالية على أنها:

إحدى نظم المعلومات المبنية على الحسابات الآلية التي تقوم بدعم عملية اتخاذ المديرين الماليين لقراراتهم المتعلقة بالأنشطة التمويلية وتحديد المخصصات المالية والرقابة على الموارد المالية للمؤسسة².

وتعرف المعلومة المالية أيضا على أنها المعرفة التي تنتج عن عمليات البيانات المالية وتساعد متخذي القرارات في أي مؤسسة على اتخاذ القرارات المالية اللازمة لهم من خلال الاعتماد على

¹ طارق طه، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحسابات الآلية، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، دون سنة نشر، ص 297.

² المرجع السابق، ص 297.

الطرق التحليلية والإستنتاجية بشكل أكبر من الاعتماد على طريقة التخمين أو الحكم الحدسي والتي تضطر الإدارة إلى اللجوء إليها في غياب المعلومات¹.

وهي أيضا عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع².

وعرفت أيضا على أنها صورة الأهداف والنتائج حيث تمثلها وتأتي بمعرفة لا يملكها المستلم أو لا يستطيع التنبؤ بها، فالمعلومات تقلل من عدم التأكد وليس لها قيمة إلا إذا كان لديها تأثير مفيد على القرارات والأعمال³.

وتعرف كذلك على أنها بيانات مالية تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها⁴.

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المالية

يجب أن تتوفر في كل المعلومات خصائص معينة تحدد قيمتها إذ أن بدونها تفقد المعلومات فائدتها في تسهيل اتخاذ القرار وبطبيعة الحال فإن المعلومة المالية كبقية المعلومات تتميز بخصائص أهمها⁵:

أولاً: الخصائص الذاتية

تتمثل في:

1. القوة الزمنية: تقدم بيانات فعلية وإجمالية من خلال القوائم المالية للأطراف الخارجيين وبياناتها التاريخية تعبر عن الماضي.
2. الموضوعية: تركز على الموضوعية في إعداد بياناتها.
3. طبيعة البيانات: مالية، إجمالية لعناصر غير متجانسة، تقدم في فترات منتظمة.
4. بؤرة التركيز: تتعلق بالمشروع ككل وبالتالي تركز اهتمامها على النتائج الإجمالية.
5. الالتزام: إجبارية بحكم القانون التجاري والتشريع الضريبي.
6. طريقة جمع البيانات: يتم تسجيل البيانات في دفاتر مالية (اليومية، دفتر الأستاذ) وعليه لا يتم إجراء أي تعديل عليها.

¹ علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2003، ص8.

² إيمان فاضل المرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص24.

³ Catherine leanad et stylvie verbrugge, organization et gestion de l'entreprise, 2ème édition dunod, paris, 1995, p07

⁴ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص25.

⁵ محمد فهمي طلبة، الحاسب ونظم المعلومات الإدارية، الطبعة التاسعة، مجموع كتب دلتا، مصر، دون سنة نشر، ص248.

7. وحدة القياس: النقود، ويفترض المحاسب ثباتها لذلك تتميز بالدقة في أرقامها.

8. إعداد التقارير: تعد في نهاية كل سنة، أو كل فترة ربع سنوية أو شهرية ماضية مثل:

قائمة المركز المالي والحسابات الختامية.

9. المستخدمون: يهتمون بتوفير المعلومات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات مالية خاصة بالأفراد

والجماعات الخارجية مثل: المؤسسات الحكومية والبنوك والمساهمين بالإضافة إلى الخصائص العامة

والمؤقتة وهي¹:

ثانيا: الخصائص العامة

وتتمثل في:

— المصدقية — الملاءة.

— الشكل — الدقة.

ثالثا: الخصائص المؤقتة

تتمثل في:

— عمر المعلومة — السرية.

— الحدة — الوقت المناسب.

وكذلك²:

1. القابلية للفهم understanding: وهي قابلية المعلومات المالية للفهم من قبل المستخدمين لهذا

الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في النشاطات المالية

والاقتصادية.

2. الملائمة relevance: يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية

الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين الداخليين والخارجيين وذلك بمساعدتهم

على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.

3. القابلية للمقارنة comparabilité: هناك حاجة ملحة لمقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن،

من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي، وفي تقييم الأداء كما يجب أن يكون بالإمكان مقارنة

القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل التقييم، ولذلك تظهر الحاجة إلى الإفصاح عن

السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغيرات في هذه السياسات.

¹ شريف غياط، المعلومة المالية كأداة لاتخاذ القرار المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة قلمة، 2010، ص10.

² Copyuglit eurl, le système comptable financier, pafes beues, algérie, 2008, p16.

المطلب الثاني: مصادر وقيمة المعلومات المالية

سوف نتطرق إلى مصادر المعلومات المالية أولاً ثم إلى قيمة هذه المعلومات ثانياً.

الفرع الأول: مصادر المعلومات المالية

يمكن تقسيم مصدر المعلومة المالية في المؤسسة إلى نوعين رئيسيين:

أولاً: مصادر داخلية من المؤسسة نفسها

وتشمل المصادر الداخلية للمعلومات المالية ما يلي¹:

1. القوائم المالية الأساسية: وتشمل أربعة قوائم أساسية هي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

2. المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: تعد الملاحظات جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

3. التقارير المؤقتة: والتي تقوم على مدار السنة (نصف أو ربع سنوية).

4. تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

5. تقرير مراقب الحسابات: تتضمن معايير إعداد التقارير العناصر التالية²:

— يجب أن توضح التقارير إذا كانت القوائم المالية قد تم تصورها وعرضها وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

— يجب أن يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على إتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

— يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط بطريقة ملائمة وإلا يجب أن يتضمن التقرير الإيضاحات اللازمة.

— يجب أن يشمل التقرير على إبداء الرأي للقوائم المالية كوحدة واحدة وفي حالة عدم تمكن المراقب من إبداء هذا الرأي فيجب أن يذكر الأسباب.

— يجب أن يشمل التقرير ويحتوي على ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

— قوائم تنبؤات الإدارة.

— معلومات أخرى.

ثانياً: مصادر خارجية

يعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لمؤسسة معينة، مقارنتها بما هو قائم في المؤسسات المنافسة، ولذلك يعد تجميع معلومات عن الصناعة المصرفية مفيداً لعملية التحليل،

¹ طارق عبد العال جهاد، تقييم أداء البنوك التجارية، دار الجامعة، دون بلد، 1999، ص32،31.

² محمد سهير الصبان، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، دون بلد، 1999، ص32،31.

ويضاف إلى ذلك تجميع بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة وبيانات عن ظروف المنافسة الدولية، وأثر الاتفاقيات الدولية على تلك الصناعية مثل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات واتفاقية بازل¹.

الفرع الثاني: قيمة المعلومات المالية

للاستفادة من المعلومات لا بد أن تتوفر على جملة من العناصر وبما أن المعلومات المالية كبقية المعلومات فلا بد أن تتوفر فيها هذه العناصر وهي²:

أولاً: الوفرة

يعتمد اتخاذ القرار على المعلومات وكلما كانت المعلومات دقيقة كان القرار أكثر جودة، وفي بعض الأحيان يتم اتخاذ القرار دون انتظار وتوفر المعلومات اللازمة، ولكن هذه القرارات تكون بعيدة كل البعد عن الموضوعية وتكون نتائجها مخوفة بالمخاطر.

ومن هنا تنشأ قيمة المعلومات حيث تتخذ على أساس دراسة جميع جوانب الموضوع بموضوعية وحياد تام.

ثانياً: الجودة

جودة المعلومة هي دقتها وإيجازها، فالمعلومات الناقصة والخاطئة تقود إلى اتخاذ قرارات ضعيفة ومن ثم يجب أن تتميز المعلومة بالدقة والموضوعية وينبغي التعامل مع جميع العناصر والزوايا التي تشكل الأساس لصانع القرار.

ثالثاً: الكم

تعتبر المعلومات المالية الكثيرة حملاً ثقيلاً على الإدارة إذ لا يمكن تحليل الكم الهائل من المعلومات بنفس الدقة والعقلانية علاوة على استهلاك الوقت واستنفاد الجهد والطاقة في استخراج المعلومات المفيدة الخاصة بالموضوع محل النقاش، ولكن من ناحية أخرى يمكن أن تسقط سهواً بعض المعلومات التي تفيد في دراسة بعض الجوانب المهمة وثيقة الصلة بعملية صناعة القرار.

رابعاً: الوقت

ينبغي أن تتوفر المعلومات عند الطلب ففي بعض الأحيان تأخر المديرون في اتخاذ القرارات الحاسمة بسبب عدم توفر المعلومات الضرورية في الوقت المناسب، الأمر الذي ينتج عنه ضياع الفرص الثمينة وبالتالي يتحتم تقليل الفترة الزمنية بين جمع المعلومات وتقديمها إلى صانعي القرار، بالإضافة إلى ذلك يجب إطلاع المدير على هذه المعلومات وقت الحاجة إلى اتخاذ القرار وليس على أساس دوري وهكذا تصبح المعلومات ذات أهمية بالغة في اتخاذ القرار في الوقت المناسب لتفادي أي مخاطر قد تنتج عن سوء تقديم المعلومات.

¹ طارق عبد العال جهاد، تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص32.

² شعلال محمد، دور المعلومات المالية في اتخاذ القرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة قلمة، 2003، ص27.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير المعلومات المالية وأهميتها

سوف نتطرق إلى إطار التحليل من عوامل اقتصادية وعوامل أخرى من جهة وكذا أدوات التحليل الرئيسية من جهة أخرى وأهميتها.

الفرع الأول: إطار التحليل¹

يجب أن يبدأ تحليل الاستثمار بتقييم الظروف الاقتصادية الواسعة ويشمل ذلك الاتجاهات العامة، الاستهلاك الشخصي، النفقات الرأسمالية، ومتغيرات أخرى، ويجب أن يمتد التحليل إلى كل من المستوى المحلي والمستوى الدولي وذلك لتحليل ظروف المنافسة والعوامل الاقتصادية والتكنولوجيا التي يمكن أن تؤثر على الصناعات المختارة للتحليل وأخيرا فعليه يجب أن يكون هناك تحليل شامل لمختلف الشركات في هذه الصناعات.

ويمكن تلخيص إطار التحليل لتحديد توقعات القدرة الكبيرة للمؤسسة والقيمة السوقية لأسهمها فيما يلي:

أولا: عوامل اقتصادية عامة

إجمالي الناتج القومي، مصروفات الاستهلاك الشخصي، النفقات الرأسمالية، أسعار الفائدة، أسعار العملة، بعض المتغيرات الأخرى.

ثانيا: عوامل متعلقة بالصناعة

دورة حياة المنتج، المبيعات والأرباح، تكلفة الوحدة وسعر بيع الوحدة، اتجاهات الصناعة بمرور الوقت، البيانات المتعلقة بالشركات الأخرى.

ثالثا: الجوانب التكنولوجية والاقتصادية المؤثرة على المنافسة

تهديد الدخلاء الجدد، قوة المساومة لدى العملاء، قوة المساومة لدى الموردين، درجة المنافسة بين الشركات التي تعمل في الصناعة، التطور التكنولوجي وأثره على الصناعة.

رابعا: تحليلات خاصة بالشركة نفسها

إستراتيجيات الشركة في بيئة اقتصادية وصناعية واسعة، القدرة الكسبية، تحليل الفعالية.

الفرع الثاني: أدوات التحليل الرئيسية

يتاح للمحلل المالي مجموعة متنوعة من أدوات التحليل، ويمكن الاختيار من بينها ما يلائم الغرض من التحليل ويمكن تبويب أدوات التحليل الرئيسية كما يلي:

- القوائم المالية المقارنة: دراسة التغيرات من عام لآخر.
- تحليل السلاسل الزمنية.
- تحليل الهيكل للقوائم المالية، تحليل الهيكل.

¹ طارق عبد العال جهاد، التقارير المالية، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس، 2000، ص59.

- تحليل النسب.
- التحليلات الخاصة: التنبؤات النقدية، تحليل التغيرات في التدفقات النقدية، تحليل التغيرات في هامش الربح الإجمالي، تحليل نقطة التعادل.

الفرع الثالث: أهمية المعلومة المالية

تكتسب المعلومة المالية أهميتها وفعاليتها من الحيز الذي تحتله داخل المحتوى الكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، حيث تعمل على توفير مجموعة من المعلومات الملائمة وذات المصدقية التي تساعد المستثمرين في تقييم بدائل الاستثمار واختيار البديل الأفضل وما يترتب على ذلك من التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية فلن تستطيع سوق الأوراق المالية القيام بدورها بكفاءة وفعالية إلا في ظل وجود نظام جيد للمعلومات، يعتبر الأساس الذي سيبني عليه المستثمر كافة قراراته¹.

عموما يمكن إجمال أهمية المعلومة المالية في النقاط التالية²:

— المعلومة المالية تاريخية أو حالية أو مستقبلية، تلعب دورا أساسيا في الحكم على كفاءة سوق الأوراق المالية.

— تمكن المعلومات المالية المستثمرين من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر، وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الارتفاع في قيمة الأسهم.

— تساعد المستثمرين في تقدير حجم أو درجة المخاطرة الخاصة بالأسهم وتمثل في درجة التباين لعائد سوق الأوراق المالية، التي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق وهي ما تسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة وكذلك درجة المخاطرة الناتجة من متغيرات راجعة للشركة نفسها والتي تسمى بدرجة المخاطرة غير المنتظمة.

— مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة مناسبة للأوراق المالية، وذلك بهدف تجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الاستثمارات.

ومما سبق يمكننا القول أن المعلومات بصفة عامة هي عبارة عن بيانات منسقة ومنظمة ومرتبطة تمت معالجتها من أجل الاستفادة منها في اتخاذ قرار معين من طرف الإدارة المعنية.

حيث أصبحت المعلومة المالية تمثل الركيزة الأساسية لصنع واتخاذ القرار على المستوى الكلي لرسم السياسة التنموية المختلفة أو المستوى الجزئي الخاص بجميع وظائف المؤسسة الاقتصادية والجدير بالذكر أن المعلومة المالية تحظى باهتمام أكبر من طرف المدير المالي، ونظرا لأهمية المعلومات

¹ أمين السيد وأحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة وكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص13.

² كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، مصر، 2006، ص21.

المالية ومدى تميزها في هذه المذكرة قمنا بإعطاء مفاهيم أساسية تتعلق بها وذلك لضرورتها ليتم تقييم أداء المؤسسة المالي وكذا اتخاذ القرارات المالية المناسبة.

المبحث الثاني: القرار المالي والأداء المالي

بالنسبة للمؤسسة فالقرارات تتنوع بحسب معايير مختلفة والمسير مطالب بممارستها لتحقيق أهداف المؤسسة، وهذا مرهون بمدى احترامه لمراحل معينة تساعد في حل المشاكل المطروحة أمامه، وقد تباينت الآراء حول هذه العملية وتشكلت نظريات عن الاتجاهات التي اتبعها الاقتصاديون في النظر إليها وتفرعت طرق اتخاذ القرار، وازدادت أهمية الشخص المسير والمحيط الذي يعمل فيه واختلفت عوامل البيئة المؤثرة سواء إيجابيا أو سلبا على هذه العملية، وبالتالي بعد تقييم أداء المؤسسة المالي تأتي عملية اتخاذ القرار التي تضع المؤسسة في وضع جيد وتحسن من وضعها في حالة أن أدائها ليس جيد ويقوم بها المدير المالي.

المطلب الأول: القرار المالي

ينظر البعض إلى عملية اتخاذ القرار المالي على أنها عملية مشاركة بين الأفراد، أو أنها عملية استئثار برأي فردي أو أنها البديل الذي يحقق أقصى ربحية، أو أنها محاولة لتحقيق هدف معين بعد الاختيار الدقيق لعدد من البدائل، كما ينظر البعض الأخر إليها على أنها اتخاذ الموقف الذي لا يثير أي معارضة مع الآخرين.

الفرع الأول: مفهوم القرار المالي وأنواعه

سوف نتطرق لمفهوم القرار المالي من جهة وأنواعه من جهة أخرى.

أولاً: مفهوم القرار المالي

هناك العديد من التعريفات التي وضعها الكتاب للقرار فمنهم من عرفه بأنه عمل فكري وموضوعي يسعى إلى اختيار البديل الأنسب من بين بدائل متعددة ومتاحة أمام متخذ القرار، وذلك عن طريق المفاضلة بينها باستخدام معايير تخدم ذلك، وبما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تواجه متخذ القرار¹.

في حين أن هناك من عرفه على أنه اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية، والموارد المتاحة للمنظمة².

¹ عمر وصفي عقيلي، الإدارة المعاصرة، دار زهران، عمان، 2007، ص218.

² محمد حافظ حجازي، دعم القرارات المالية في المنظمات، دار الوفاء، مصر، 2006، ص105.

كذلك تم تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها عملية اختيار حذر لبدل من بين مجموعة من البدائل، بحيث يحقق هذا البديل أقصى عائد باستخدام نفس الموارد¹.

وتتناول عملية اتخاذ القرارات الإدارية قرارات اتخذت في اطار معين، وذلك بواسطة أفراد تقع عليهم مسؤولية إدارة هذا التنظيم، ويتكون القرار من ثلاث عناصر وهي: الاختيار، البديل والأهداف².

ويعتبر القرار من أهم الصيغ التي تستعمل عند ممارسة وظيفة التوجيه وممارسة وظيفة التخطيط فمن حيث الأسلوب فهي عمليات وإجراءات منطقية لتحقيق أهداف مستقبلية، أما بالنسبة للقرار المالي فهو بدوره قرار اداري يتخذ لمعالجة موقف من المواقف ويحتل موقع هام في مجال الإدارة المالية وهو ذو فعالية ونشاط دائم للمديرية المحاسبية والمالية المتمثلة بالمدير المالي المسؤول على تحقيق مهمتين أساسيتين³:

● تحقيق الربحية.

● المحافظة على المركز المالي.

لكن تحقيق الربحية يكون على حساب المركز المالي والمحافظة عليه، وعلى هذا الأساس لابد من اتخاذ قرارات مالية تأخذ مصدرها وإطارها من الإدارة المالية.

ثانيا: أنواع القرارات المالية

للقرارات المالية داخل المؤسسة أنواع تتمثل فيما يلي⁴:

1. قرارات الاستثمار:

تعتبر هذه القرارات من أهم قرارات الإدارة المالية والغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تسعى لاستخدام أموالها الاستثمارية إما في خلق أصول مالية مثل النقد والاستثمارات قصيرة الأجل أو في خلق استثمارات عينية مثل: المخزون السلعي، الآلات، المعدات، وهذا يعني أن قرارات الاستثمار سوف تنحصر في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة المنشآت لتحقيق عوائد مستقبلية مصاحبة للاستثمار، ويمكن تصنيف قرارات الاستثمار على النحو التالي:

أ.قرارات استثمارية قصيرة الأجل:

تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة التي تشكل جزء مهما من حركة الاستثمار الداخلي في منشآت الأعمال مثل: النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون

¹ متاح على الصفحة الإلكترونية للموقع، يوم 2013/12/30، على الساعة 11:00، أنظر

الرابط: <http://www.shbab1.com/2minutes.htm>.

² اسماعيل ابراهيم جمعة وآخرون، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص28.

³ عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2007، ص481.

⁴ محمد الحسين، صنع القرار المالي، يوم: 2013/12/30، على الساعة: 13:19، متاح على <http://www.tansoft.com/books>.

السلعي لارتباط هذا الجزء بقدرة المنشأة على تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة فالقرار المالي السليم هو القرار الذي يتضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة.

ب.قرارات استثمارية طويلة الأجل:

تتم هذه المجموعة من القرارات بالإفناق الاستثماري طويل الأجل والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، والمعروفة عن هذا النوع من القرارات المالية أنه أصعب القرارات المالية لارتباطه بنوع من الاستثمار يتصف بكون المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الانتاجية في منشآت الأعمال.

ج.قرارات استثمارية استراتيجية:

تتم هذه المجموعة من القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمنشأة والمتمثل في الاتساع والنمو والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية أو التفكير في الأسواق العالمية.

2.قرارات التمويل:

وتدور هذه المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وحول تحديد الميزج الأمثل من مصادر تمويل الاستثمارات، أي تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة أي أن هذه القرارات تهتم بالمصادر التمويلية المناسبة ومبالغها وكيفية الحصول عليها.

3.قرارات توزيع الأرباح:

وهي القرارات المالية المتعلقة بتوزيع الأرباح وتتضمن هذه المجموعة كافة القرارات التي تهتم بتحديد النسبة المثوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين وزمن توزيع هذه الأرباح وهذا يعني تحديد نسبة التوزيع وتقدير العوائد الواجب الاحتفاظ بها داخل المؤسسة بشكل أرباح احتياطية والذي يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل الذاتي، وأن هذه القرارات من القرارات المالية المهمة نظرا للربغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين الذين يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية السريعة من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح وبين رغبة الإدارة بزيادة الجزء المحتجز وبكميات أكبر من الأرباح الموزعة لأغراض عملية التوسع الاستثماري داخل المؤسسة.

4.قرارات التحليل والتخطيط:

تدخل عملية التحليل والتخطيط كوظيفة رئيسية لإدارة المالية في منهج اتخاذ القرارات حيث يوفر التحليل والتخطيط الحدود المشتركة في قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، فالتحليل هو عملية ضبط وتنظيم الأداء الحالي لمنشأة الأعمال وبواسطته تستطيع الإدارة المالية أن تكشف وتقوم المشاكل المالية الرئيسية داخل المنشأة، أي استخدام نتائج التحليل لعمليات اتخاذ القرارات أما

التخطيط فيشير إلى قدرة الإدارة المالية في تقييم الفرص الرئيسية التي تقابلها بالإضافة إلى قدرتها في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها المؤسسة، وباختصار فالتخطيط هو عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستقبل ومواجهة الظروف غير المؤكدة التي تواجه نشاط منشأة الأعمال.

الفرع الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار المالي

تشتمل عملية اتخاذ القرار المالي على العديد من المراحل التي يمر بها المديرين حتى يتمكنوا من الوصول إلى الحل الأفضل واتخاذ القرار المناسب أهمها¹:

أولاً: تشخيص واكتشاف المشكلة

أو ما يسمى بمرحلة البحوث والدراسات لاكتشاف المشكلة ففي مجال الإدارة المالية يتم الاستقصاء المنظم عن المعلومات التي يحتويها التنظيم الرسمي، بحيث يمكن من تحسين نوعية القرارات المالية وذلك من خلال اجراء مقارنات لقوائم الدخل لعدة سنوات ماضية، وكذلك التكاليف والأرباح والأصول والخصوم للكشف عن التغيرات وشكلها بالزيادة أو النقصان، وقد تستخدم بهذا الشأن مختلف الأساليب لجمع المعلومات لقياس درجة التقلب أو الثبات في تدفقات الأموال وتغيرات القيمة وقد تمتد البحوث لجمع المعلومات المالية عن المشروعات التي تنمي الصناعة ككل، والتي يعتبر المشروع جزء منها وإلى بعض القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بتمويل الشركة وإلى مصادر التمويل المختلفة.

ثانياً: البحث عن البدائل

إن البديل هو الوسيلة الموجودة أمام الإدارة لحل المشكلة القائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة واتخاذ القرار المالي المناسب، ويجب أن يتصف البديل بقدرته على تحقيق بعض النتائج التي يسعى متخذ القرار للوصول إليها.

وتتطلب عملية تحديد البدائل:

❖ القدرة على الابتكار لإيجاد الحلول المناسبة.

❖ الاعتماد على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين حتى يمكن الإلمام

بجميع المعلومات و النواحي المتعلقة بالمشكلة، وبالتالي بكل الحلول الممكنة فإذا كان القرار المالي يتعلق بالتمويل فيمكن أن تكون البدائل في التمويل الداخلي أو الاقتراض أو طرح أسهم المشروع.

أما إذا كان القرار قراراً استثمارياً فيمكن الاعتماد على الاستثمار القصير الأجل كالأستثمار في الموجودات المتداولة مثل النقد والذمم المالية المدينة والمخزون السلعي أو الاعتماد على الاستثمار طويل الأجل والمتمثل في الأستثمار بالموجودات الثابتة، وهو أصعب البدائل لارتباطه بنوع من

¹ محمد الحسين، صنع القرار المالي، يوم: 2013/12/30، على الساعة: 13:19، متاح على <http://www.tansoft.com/books>.

الاستثمار يتصف بـكبر المبالغ وطول الفترة الزمنية للمشروع، وقد يكون في الاعتماد على الاستثمارات الإستراتيجية المرتبطة بالاستثمار الاستراتيجي.

ثالثا: مقارنة البدائل وتقييمها

وذلك عن طريق تقدير النتائج المتوقعة الإيجابية والسلبية لكل بديل ووضع معايير محددة تقوم على أساس نتائج كل بديل واستبعاد البدائل التي لا تتطابق مع الحد الأدنى من المعايير الموضوعية التي لا تحقق مستوى الرضا، ويقصد بمستوى الرضا مدى تحقيق البدائل للشروط المطلوبة في اتخاذ القرار.

ومن المعايير التي يمكن استخدامها في المقارنة بين البدائل، المعايير المالية والتكلفة الفنية والإدارية والتي تتعلق بالربحية والتكاليف ومعدلات الفائدة ودوران رأس المال.

رابعا: اختيار البديل المناسب (القرار)

وفي هذه المرحلة يترجم المدبرون جهودهم السابقة إلى اختيار أفضل البدائل والذي ينتج أكبر قدر من الفوائد والمزايا المحتملة ويقلص السلبيات والعيوب إلى أقل ما يمكن ويجب أن يعتمد القرار الخاص باختيار أحد البدائل على ما يلي:

- تحقيق الأهداف الجوهرية الصادر من أجلها.
- توفير الوقت والجهد والتكلفة بالمقارنة مع الخيارات الأخرى.
- الملائمة والإمكانات المتاحة.
- تقليل الآثار السلبية عند التطبيق.
- الاهتمام بدراسة عنصر المخاطرة في مراحل التنفيذ المختلفة مستقبلا.

خامسا: تطبيق القرار

يعتقد بعض متخذي القرار أن دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل المناسب للحل ولكن هذا الاعتقاد خاطئ، ذلك لأن البديل الذي تم اختياره لحل المشكلة يتطلب التنفيذ عن طريق تعاون الآخرين ومتابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ وصحة القرار.

سادسا: متابعة التطبيق والرقابة وتقييم القرار

تهتم هذه الخطوة في اتخاذ القرار بمتابعة عمليات التطبيق وتقييم النتائج أولا بأول حيث تبين الرقابة على التنفيذ مدى جودة القرار ودوره في حل المشكلة موضوع القرار، هذا إلى جانب أن المتابعة تظهر مدى الانحراف على المخطط سعيا إلى الدقة والسرعة في معالجة الانحرافات السلبية والتعرف على أسبابها حتى لا تتفاقم ويصعب مواجهتها.

سابعاً: صياغة وإيصال القرار

يجب أن يبرز القرار النقاط التالية¹:

- المهام الرئيسية التي تكثف الإمكانيات نحوها.
- الجهات المكلفة بالتنفيذ.
- الاحتياطي من الإمكانيات لمواجهة الحالات الطارئة.
- كيفية التنسيق والتزامن بين الجهات المشاركة في التنفيذ.

الفرع الثالث: أدوات اتخاذ القرارات المالية والعوامل المؤثرة في اتخاذها

سنتطرق في هذا الفرع إلى أدوات اتخاذ القرارات المالية من جهة وكذا العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار المالي من جهة أخرى.

أولاً: أدوات اتخاذ القرارات المالية

القرارات المالية تعتمد على معايير تسمح باتخاذها بطريقة جيدة ودقيقة، هذه المعايير خاصة بالمشروع في حد ذاته ولا بد من الاعتماد على وسائل سواء على المدى القصير أو المتوسط لاستكمال النتائج الجيدة، فعلى المدى القصير هناك وسيلة ذات أهمية بالغة في اتخاذ القرارات على هذا المستوى هي التحليل المالي، أما على المدى المتوسط فنجد مخطط التمويل وتقييم المشاريع الاستثمارية وسنتطرق إلى كلا الوسيطين²:

1. التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية على المدى القصير:

تعتمد القرارات المالية بشتى أنواعها على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، لأننا لا نستطيع تقديم حلول واقتراحات دون ذلك، ولا يمكننا التخطيط دون العلم المسبق بالمركز المالي للمؤسسة.

كما أن الخطط المالية لا بد أن تتناسب مع الإمكانيات المالية للمؤسسة، حيث يعتبر التحليل المالي من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة استعمالها واستخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل سياستها المرسومة وكذا الحكم على مدى كفاءة الإدارة المالية بصفة خاصة.

إن الاهتمام بالتحليل المالي لا يقف بمجرد اتخاذ أو اكتشاف العلاقات بين الأرقام موضع البحث والدراسة بل يستمر ويمتد إلى معرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعد على إيجاد أفضل الوسائل التي تترجم على شكل قرارات مالية تعالج المشاكل المالية المختلفة التي قد تواجه المؤسسة.

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص35،

34.

² مصطفى خيضر، اتخاذ القرار وعلاقته بالإدارة المالية، يوم: 2013/12/31، على الساعة: 13:34، متاح على: <http://www.arab47.com>.

من خلال هذا يمكننا القول أن التحليل المالي مورد هام ومصدر خام لاتخاذ القرارات المختلفة كما يعتبر منطلق لوضع الخطط، بحيث يجب الإلمام التام بالمركز المالي للمؤسسة ثم وضع الخطط المالية التي تستعمل للوصول إلى الأهداف المسطرة.

2. مخطط التمويل كأداة لاتخاذ القرارات المالية على المدى المتوسط:

حتى تقوم الإدارة باتخاذ أي قرار مالي لابد من التخطيط على المدى المتوسط وهذا استنادا إلى التحليل المالي أي الحالة المالية للمؤسسة، وبالانتهاء من هذه الخطوة تكون المؤسسة أمام مجموعة من الخطط المالية التي تبين مقدار الأموال اللازمة للمؤسسة خلال الفترة الزمنية المقبلة، أي عملية الحصول على هذه الأموال اللازمة، فنجد مجموعة من المصادر الرئيسية التي يمكن استخدامها لتنفيذ هذه الخطوة، أي التمويل الذي يأتي بعد مرحلة التخطيط، وعليه يجب على المؤسسة دراسة هذه المصادر دراسة تحليلية واختيار المصدر الذي يتماشى واحتياجات المؤسسة لأنها تجد نفسها أمام مجموعة من القرارات لاختيار أحد المصادر المرتبطة دائما بالحالة المالية للمؤسسة، فإذا كانت في توازن فيمكنها الاعتماد على المصدر الأول وهو التمويل الذاتي أي الأموال الخاصة، وفي حالة العكس أو عدم الكفاية فتعتمد على مصادر أخرى كالقروض القصيرة والطويلة المدى، وكل هذه القرارات نابغة عن الحالة المالية للمؤسسة وعلى تنبؤاتها المستقبلية.

3. تقييم المشاريع الاستثمارية:

حيث يمكن تقييم المشاريع الاستثمارية بأسلوبين¹:

أ. الأساليب التقليدية:

وتشمل هذه الأساليب:

- ❖ فترة الاسترداد: هي الفترة الزمنية اللازمة لاستيراد التكلفة المبدئية للاستثمار من صافي التدفقات المتولد عنه، أي الفترة المتوقع استيراد قيمة الإنفاق الأصلي خلالها.
- ❖ متوسط العائد: يعتمد على البيانات الحاسبية و يحسب بالعلاقة الآتية:

متوسط العائد = متوسط صافي الربح الحاسبي بعد خصم الإهلاك / متوسط قيمة الاستثمار.

ب. الأساليب الحديثة:

وتتمثل هذه الأساليب في:

- ❖ معيار صافي القيمة الحالية: يعالج تأثير تباعد الفقرات الزمنية عن قيمة التدفق النقدي
- ❖ معدل العائد الداخلي: هو سعر الفائدة الذي يساوي عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لاستثمار ما تكلفة الاستثمار المبدئي.

¹ فهمي محمد مصطفى الشيخ، التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، فلسطين، بدون سنة نشر، ص203، 204.

مما سبق يمكن استنتاج أن القرار المالي يمر عبر مراحل لضمان سيره الحسن وهو من اختصاص الإدارة المالية، كذلك هو عبارة عن سلوك ونتيجة لمعطيات مالية سابقة الهدف منها وضع خطط لتوجهات مستقبلية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار المالي

حيث تتمثل هذه العوامل في¹:

1. تأثير البيئة الخارجية:

بما أن المنطقة تمثل خلية من خلايا المجتمع فإن قراراتها تؤثر على هذا المجتمع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن العوامل البيئية الخارجية التي تؤثر في اتخاذ القرار المالي هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، والمنافسة الموجودة في السوق وتكتلات النقابات والمستهلكين والتشريعات والقواعد الحكومية والتغيرات والتطورات التقنية والرأي العام والسياسة العامة للدولة.

2. تأثير البيئة الداخلية:

يتأثر القرار المالي بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجمها والموارد المالية المتاحة وكذلك الهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة العلاقات السائدة وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

3. تأثير متخذ القرار:

تتصل عملية اتخاذ القرار المالي بشكل وثيق بالصفات النفسية للفرد أو الأفراد المشاركين في عملية اتخاذ القرار ويمكن تصنيف سلوك متخذي القرارات فيما يتعلق باتخاذ القرار بإحدى الصفات التالية: المحازفة، الحذر، التسرع، التهور، ويقع متخذ القرار تحت تأثير هذه العوامل مما يؤدي إلى آراء وانطباعات خاصة ومظاهر سلوكية معينة، لذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول وانفعالات تؤثر تأثيرا مباشرا في عملية اتخاذ القرار.

4. تأثير أهمية القرار:

إن اتخاذ القرار المالي لتحقيق أهداف محددة أو لإيجاد حلول للمشاكل القائمة يتطلب من المدير المالي إدراك المشكلة من جميع أبعادها والتعمق في دراستها حتى يستطيع الوصول إلى القرار الذي يمثل الحل الجذري لها ويمنع حدوثها في المستقبل، وكلما ازدادت أهمية المشكلة ازدادت أهمية القرار المناسب لحلها وازدادت ضرورة جمع الحقائق والمعلومات اللازمة لتأمين الفهم الكامل لها والقدرة على رسم الحلول المناسبة وتتلحق أهمية القرار المالي بما يلي:

✓ عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة التأثير.

✓ تأثير القرار من حيث التكلفة والعائد حيث تزداد أهمية القرار عندما تكون التكلفة مرتفعة وأيضا عندما يكون العائد مرتفع.

¹ محمد الحسين، صنع القرار المالي، يوم: 2013/12/30، على الساعة: 13:19، متاح على <http://www.tansoft.com/books>

المطلب الثاني: الأداء المالي

يغطي الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار، كما يعتبر من المقومات الرئيسية للشركات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي

إن أداء المؤسسة لطالما اقتصر على البعد المالي، حيث نجد هذا الأداء يتمثل في تحقيق مردودية المرغوبة التي تضمن بقاء واستمرار المؤسسة وبالتالي فالأداء المالي هو أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

أولاً: مفهوم الأداء المالي

يتمثل الأداء المالي في المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، كما أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم¹.
ومما سبق فإن الأداء المالي²:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة التي تشير معاييرها المالية للتقدم والنجاح عن غيرها.
 - أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
 - أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل مما سبق.
 - أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء اسمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.
- وكذلك³:

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2009، ص45.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص37.

³ عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006، ص41.

— يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف وذلك من خلال إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح وتعظيم قيمة المؤسسة.

ثانياً: أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية والخطة المالية الناجحة هي التي يكون لنتائجها تأثيراً إيجابياً في قيمة المؤسسة، والأداء المالي للمؤسسة يمكن أن يتحقق من خلال¹:

إدامة الأصول السائلة، توفير الأموال واستغلالها بأسلوب أمثل، تحقيق عوائد كافية لحملة الأسهم، بناء الاحتياطات لتلبية مستلزمات النمو والبقاء، تفادي الفشل المالي والإفلاس، التغلب على المنافسين وتعظيم الحصة السوقية، تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح، إدامة معدلات نمو مستقرة في الأرباح.

بالإضافة إلى²:

— أهمية الأداء المالي تنبع بشكل عام من أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات مالية للمستخدمين.

— كما تظهر أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثمارها وفقاً للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

— يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدى وتوزيعات على سعر السهم.

— يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

¹ عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخوشة، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص23.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، مرجع سبق ذكره، ص46، 47.

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرهما المالية واستثمارها، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو تزويدها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة الى تحسين القدرة الكلية للشركة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي فيما يلي¹:

أولاً: الهيكل التنظيمي

وهو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي الذي يمثل عدد المستويات الإدارية في الشركات، كما يتضمن التمايز الأفقي وهو عدد المهام التي تنتج عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

يظهر تأثير الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

ثانياً: المناخ التنظيمي

وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري والمناخ التنظيمي يقوم على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين

¹ ولد عبد الجليل الشيخ، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص84.

الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

ثالثاً: التكنولوجيا

وهي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، فالتكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

رابعاً: الحجم

وهو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء الشركات حيث بزيادة الحجم تصبح عملية إدارة الشركة أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة زاد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وسعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أكدت الدراسات أن العلاقة بين الحجم وأداء الشركات هي علاقة طردية.

كما توجد عوامل أخرى تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة نذكر منها¹:

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

وهي تلك التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

✓ الرقابة على التكاليف.

✓ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

✓ الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة تجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة تصحيحها، ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص42.

1. نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:

وتحسب كما يلي:

(إجمالي الفوائد+إجمالي الأصول المنتجة)100.

حيث:

إجمالي الأصول المنتجة=إجمالي القروض+الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية.

وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

2. نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع:

وتحسب كما يلي:

(إجمالي الفوائد المدفوعة+إجمالي ودائع العملاء والمستحقات)100.

حيث توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء، المستحقات) ويعبر نقص هذه النسبة على ربحية المؤسسة.

ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:

- ✓ التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- ✓ القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- ✓ السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي

تطور مفهوم تقييم الأداء المالي حتى أصبح أحد أهم العمليات الإدارية التي تحظى باهتمام معظم المؤسسات، ولذلك أصبح من الضروري إلقاء الضوء على المفاهيم الأولية لتقييمه في المؤسسة الاقتصادية.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم

مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على مستوى الكفاءة¹.

كذلك يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة، وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا².

والأداء المالي يهدف إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية أي قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، كما يهدف إلى الكشف عن قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة.

ثانيا: خطوات وطرق تقييم الأداء المالي

إن أهداف كل دراسة مالية يجب أن تكون بهدف تقييم أداء المؤسسة وتطوره خلال الوقت مقارنته مع مثيله للمنافسين الرئيسيين، مواجته بمعايير مهنية أو مؤسسية مصرفية أو متخصصة.

1. خطوات تقييم الأداء المالي:

توجد عدة خطوات لعملية تقييم الأداء المالي يمكن تلخيصها فيما يلي³:

— رسم سياسة التقييم وإعلانها لجميع من يعينهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والهدف الذي تستخدم من أجله.

— الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أنه من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

— حساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

— دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

— بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات ومعالجتها، يتم وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على نتائج عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب.

¹ دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد4، 2006، ص41.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص38.

³ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، مرجع سبق ذكره، ص51، 52.

2. طرق تقييم الأداء المالي

تبعاً لمنطلق تطبيقها توجد طرق تحليلية وتركيبية، معيارية وتفسيرية، وتبعاً للمعايير المستخدمة توجد طرق فردية أو متعددة الاتجاه، بينما أشكال التعبير والتمثيل كثيرة مثل: النسب، الأشكال المصفوفات، الرسوم، كذلك توجد طرق بسيطة ومركبة تستند إلى التحليل الاقتصادي، بحوث العمليات، الأساليب الكمية... وأخيراً تبعاً للمهتمين قد تكون داخلية أو خارجية¹.

وبالتحديد توجد طريقتان هما الأكثر انتشاراً وهما العائد على الاستثمار والقيمة الاقتصادية المضافة، كما في الواقع المقارنة بين الأداء المخطط والأداء الفعلي اختلافات يتم تحليلها منهجياً لتحسين كل من التنبؤ والتنفيذ تبعاً للحالة ومع ذلك فأهمية مثل هذه الانحرافات لا تتمثل في قيمتها الذاتية المطلقة ولكن نسبة إلى حدودها المتوقعة، وإلى القيم المقاسة بالتكلفة أو العائد من ناحية، وإلى تكلفتي الانحراف والإجراء التصحيحي من ناحية أخرى².

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة 8 ماي 1945، 2011، ص 26.

المبحث الثالث: مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

في هذا المبحث سوف نتطرق لكل من المخطط المحاسبي الوطني PCN والنظام المحاسبي المالي SCF من خلال التعريف بهما وكذا ذكر أهدافهما بالإضافة إلى التطرق إلى المقارنة بينهما وكذلك مقارنة القوائم المالية لكل منهما.

المطلب الأول: المخطط المحاسبي الوطني PCN

في هذا المطلب سنتناول دراسة المخطط المحاسبي الوطني وذلك من خلال التعريف به وذكر أهدافه وأهم مزاياه وعيوبه.

الفرع الأول: مفهوم المخطط المحاسبي الوطني

ظهر المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975 ليحل محل المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957، وبدأ تطبيقه إجباريا في المؤسسات الاقتصادية التجارية والصناعية ابتداءً من أول جانفي 1976.

يقترح المخطط المحاسبي الوطني ما يلي¹:

- قائمة حسابات مصنفة ومرقمة من 1 إلى 8 أصناف مع الشرح لهذه الأصناف وبعض الحسابات.
- شرح حركات القيم.
- طرق تقييم الأصول.
- نماذج الوثائق الشاملة والوثائق الملحقة بها التي يجب أن تحضر في نهاية كل دورة وترسل إلى الجهات المعنية.

خصصت الأصناف الثمانية للمحاسبة العامة وأهملت المحاسبة التحليلية كما يلي:

الأصناف من 1 إلى 5 هي حسابات الميزانية.

الأصناف من 6 إلى 7 هي حسابات التسيير.

الصنف 8 هو حسابات النتائج.

الفرع الثاني: أهداف المخطط المحاسبي الوطني

يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى توحيد مفاهيم ومصطلحات قائمة الحسابات وآلية سيرها وطرق تقييم المخزونات ثم إعطاء نماذج للوثائق الشاملة منها الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول حركات الذمة وفي بعض الأحيان ملحقها التي يتم إعدادها في نهاية كل دورة محاسبية وهذا كله من أجل تسهيل المهام التالية²:

¹ متاح على الصفحة الرئيسية للموقع، يوم 09/03/2014، على الساعة 13:43، أنظر الرابط: <http://cubba.yoo7.com/t1394-topi>

² متاح على الصفحة الرئيسية للموقع، يوم 09/03/2014، على الساعة 13:43، أنظر الرابط: <http://cubba.yoo7.com/t1394-topi>

- العمل المحاسبي بالدرجة الأولى: تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية وإعداد مختلف الوثائق المحاسبية الشاملة.
 - مراجعة ومراقبة الحسابات (الداخلية والخارجية).
 - فحص وتدقيق المحاسبة من طرف المصالح الضريبية.
 - جمع البيانات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات من أجل الدراسات الإحصائية والتخطيط وإعداد المحاسبة الوطنية.
 - عملية التحليل المالي للأوضاع ونتائج المؤسسات.
- الفرع الثالث: مزايا وعيوب المخطط الوطني المحاسبي
- وهي كالآتي:

أولاً: مزايا المخطط الوطني المحاسبي

- قضى على ثغرات المخطط الوطني المحاسبي الفرنسي الذي كان مطبق لغاية 1975.
- أتى بتصنيف جديد للحسابات مقارنة بالمخطط المحاسبي العام.
- وجد حلاً لحسابات الصنف الخامس التي كانت لا يمكن لها الظهور بجانب الأصول، وهي الآن حسابات تناظرية.
- أمر بتطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون، كما أنه أتى بعدد من الوثائق الملحقه تكمل الوثائق الشاملة المعروفة.

ثانياً: عيوب المخطط الوطني المحاسبي

- تطبيق الجرد المستمر للمخزون لم يوفق فيه مما أدى إلى العدول عنه في العديد من المؤسسات.
- تقييم بعض عناصر الأصول لا علاقة له بالواقع وذلك لغياب المحاسبة التحليلية والجرد المستمر مشاكل يعاني منها المحلل المالي عند اعتماده على الميزانية.
- يعتبر المخطط العام أوراق مساهمة من الأموال الثابتة أي من الاستثمارات بينما تعتبر حسب المخطط الوطني المحاسبي من الحقوق.
- أمر بإتباع الجرد المستمر للمخزون (كقاعدة للمحاسبة التحليلية) ولكن مشروع مخطط المحاسبة التحليلية لم يظهر إلى الوجود.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي SCF

إن النظام المحاسبي المالي الجديد أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتحويلات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات، وأخرى متعلقة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية،

والتكيف مع المعطيات الجديدة، وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

الفرع الأول: نظرة حول النظام المحاسبي المالي

يرجع أول نشر لمشروع النظام المحاسبي المالي إلى 2004 في الجريدة الرسمية ولكن لوجود بعض النقص فيه أعيد تنقيحه وإعادة نشره وذلك في الجريدة الرسمية في جويلية 2006 ولم يتم نشر النسخة الرسمية منه.

مشروع النظام المحاسبي المالي هو نسخة مطابقة لمرجعية IAS/IFRS، مع وجود فروق صغيرة وهو عبارة عن دليل كامل يشرح الممارسة المحاسبية التي يجب اتباعها ابتداء من جانفي 2009، هذه الممارسة التي تختلف كثيرا عن تلك التي كانت في ظل المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975.

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي

— يتمثل النظام المحاسبي المالي في عملية تقريب القواعد المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

— إن هذا النظام المحاسبي الجديد ينشئ القواعد العامة لمسك، تجميع، تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وللهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة، من أجل تحقيق الأهداف التالية¹:

- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمنشأة، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها.
- السماح بمقارنة موثوق فيها في ظرف زمني محدد، داخل الوحدة وفي مكان محدد على المستوى الوطني و الدولي بين الوحدات.
- المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها.
- السماح بالتحكم في الحسابات معطية كل الضمانات للمسيرين المساهمين والشركاء، إلى الدولة و المستعملين الآخرين المعنيين بالأمر كالمستخدمين والدائنين، فيما يخص انتظامهم صدقهم وشفافيتهم.
- نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق فيها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين وضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.

¹ شعب شنوف، محاسبة المؤسسات طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء 2، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص27.

- المساهمة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني انطلاقاً من معلومات معنوية، مراقبة ومجموعة ضمن شروط الموثوقية والسرعة المرصية.
- تخدم ترقية وتعليم المحاسبة والتسيير يركز على أسس مشتركة وكذلك لتكوين المهنيين المختصين، الأحرار أو الأجراء تحت ضمان كبير لحركية الشغل في الوظائف المحاسبية.
- السماح بتسجيل بطريقة شاملة وموثوق فيها كل المعاملات والعقود الاقتصادية للمؤسسة حتى تسمح بإعداد تصريحات جباية موثوق فيها، مضمونة، منتظمة (الرسم على القيمة المضافة الضرائب على الأرباح)، حيث أن هذه النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم إعدادها حسب معايير التقارير المالية الدولية IFRS.
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.
- يتأقلم النظام الجديد تماماً مع أدوات الإعلام الآلي الموجودة التي تسمح بتسجيل المعطيات المحاسبية إعداد القوائم المالية وتقديم مستندات التسيير حسب النشاط (بفضل نظام ترميمي متعدد).

الفرع الثالث: التطورات الرئيسية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975

تكمن عموماً التغييرات المتوقعة في طرق التقييم والتي نوجزها فيما يلي¹:

- إعادة التقييم بدقة للأصول الثابتة الممنوعة.
- اللجوء إلى القيمة العادلة لتقييم بعض الأدوات المالية المأخوذة من التعاملات الجاهزة للبيع.
- اللجوء إلى فكرة التقدير بالقيمة الحالية لتقييم السلفات والحقوق بالقروض الصادرة عن المؤسسة.
- شروط إثبات مؤونات التكاليف.
- شروط التسجيل المحاسبي لتقييم الأصول الثابتة والمادية.
- حساب الإهلاكات.
- غياب المؤونات القانونية.
- وزيادة على ذلك سيكون هناك بعض العناوين غير المنسجمة مع معايير التقارير المالية الدولية نذكر منها:
- التكاليف الثابتة (عدم معالجة مصاريف الإدارة، التكاليف الموزعة على عدة دورات، علاوات تسديد الالتزامات).
- فرق تحويل الأصل، الخصم.

¹ Samir merouani, le projet du nouveau system comptable financier algérien «anticiper et préparer le passages du PCN1975 aux normes IFRS, mémoire de magistère, ESC, année 2006/2007.p 94

- تحويل تكاليف.
 - استرجاع على الإهتلاكات.
- وفي الأخير هناك بعض العناوين الجديدة في الميزانية أو جدول حساب النتيجة تتمثل في:
- فرق التقييم (حساب رؤوس الأموال الخاصة).
 - الفوائد والخسائر الأخرى المحذوفة من رؤوس الأموال الخاصة.
 - الضرائب المتوسطة للخصوم والضرائب المؤجلة للخصوم.
 - فائض القيمة أو ناقص القيمة عند التنازل على الأصول غير الجارية.

المطلب الثالث: مقارنة بين القوائم المالية حسب PCN و SCF

يمكن توضيح أهم التغيرات الحاصلة على المخطط الوطني المحاسبي للوصول إلى النظام المحاسبي المالي كما يلي:

حسب النظام المحاسبي الجديد فإن المؤسسات ملزمة بإعداد القوائم المالية لكل دورة مالية وهي تضم¹:

الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الجداول الملحقه.

نلاحظ من خلال النص القانوني أعلاه أن المشرع الجزائري أبقى على القوائم المالية المعمول بها في المخطط القديم و التي تضم: الميزانية، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقه، ونص على قائمتين جديدتين هما: جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة. ولتكون المقارنة أكثر دقة سنلخصها في الجدول التالي:

¹ القانون 07_11، 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 27 ماي 2008.

الفرع الأول: مقارنة بين القوائم المالية حسب PCN و SCF

الجدول رقم 1: مقارنة للقوائم المالية بين PCN و SCF

جدول حسابات النتائج حسب SCF	جدول حسابات النتائج حسب PCN
<p>— تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها (ج ح ن حسب الطبيعة)، وتصنف أيضا حسب وظيفتها (ج ح ن حسب الوظيفة)، والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في PCN بل توضع مباشرة في حسابات الأموال الخاصة، هذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح المؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية.</p> <p>— بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات والإيرادات بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادة أو نقصان.</p> <p>— نتيجة الدورة تظهر في الحساب ح/12.</p> <p>— عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال.</p> <p>— تحسب الضريبة على الأرباح على أساس نتيجة الدورة وتصحح بعناصر الضرائب المؤجلة.</p>	<p>— تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في المجموعة 8.</p> <p>— نتيجة الاستغلال في ح/88.</p> <p>— نتيجة خارج الاستغلال ح/84.</p> <p>— النتيجة الإجمالية (قبل الضريبة) في ح/880.</p> <p>— (ح/69،79) تكون من عناصر النتائج.</p> <p>— تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة.</p>

الميزانية حسب SCF	الميزانية حسب PCN
<p>— تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 5 أصناف:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الأصول: الأصول المتداولة والغير متداولة. ● الخصوم: الأموال الخاصة، الخصوم المتداولة والغير متداولة. <p>— تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين للتصنيف:</p> <p>1. المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى إحدى الدورات المالية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> دورة الاستثمار: أصول غير متداولة. دورة الاستغلال: أصول متداولة، خصوم متداولة. دورة التمويل: أموال خاصة، خصوم غير متداولة. <p>2. معيار السيولة: فمثلا كل ما هو سندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول المتداولة، وكل ما هو قروض بنكية مستحقة في أقل من 12 شهر توضع ضمن الخصوم المتداولة.</p>	<p>— تتكون الميزانية من 5 أصناف:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الأموال الخاصة. ● الاستثمارات. ● المخزونات. ● الحقوق. ● الديون. <p>— تعتمد الميزانية حسب PCN على معيار درجة السيولة المتزايدة في ترتيب الأصول ومعيار درجة الاستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم، لكن هذا المعيار ليس محترم فهناك عناصر غير سائلة كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات بالرغم من عدم ارتباطها بدورة الاستغلال.</p>

المصدر: حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 221، 220.

الفرع الثاني: أهم التغيرات الحاصلة في حسابات PCN للوصول إلى SCF¹

المجموعة الأولى:1: من خلال المشرع المالي المحاسبي نلاحظ أن المجموعة الأولى تضم الأموال الخاصة بالإضافة إلى القروض، بحيث تم اعتماد مبدأ الإستحقاقية في التصنيف وهذا ما كان معمولا به في التحليل المالي.

المجموعة الثانية:2: نلاحظ إلغاء المصاريف الإعدادية كما نجد أن الحقوق الخاصة بالقيم الثابتة تصنف ضمن الأصول غير المتداولة مثل الميزانية المالية في التحليل المالي، في حين أن هذه الحقوق كانت تسجل في المجموعة الرابعة في PCN.

المجموعة الثالثة:3: لم تحدث فيها تغيرات جوهرية.

المجموعة الرابعة:4: نلاحظ أن حسابات الغير في النظام المحاسبي المالي الجديد تضم حسابات الحقوق وحسابات الديون خلافا على ما هو موجود في المخطط الوطني المحاسبي، من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد يمكن أن تكون أرصدة المجموعة الرابعة مدينة أو أرصدة دائنة وهذا حسب طبيعة الحساب.

المجموعة الخامسة:5: تضم هذه المجموعة الحسابات المالية ويمكن أن تكون أرصدة مدينة أو دائنة.

المجموعة السادسة:6: من خلال النظام المحاسبي الجديد أصبح من الضروري تصنيف الأعباء حسب الوظيفة، بالإضافة إلى تصنيفها حسب طبيعتها.

المجموعة السابعة:7: لم يحدث فيها تغيير جوهري.

المجموعة الثامنة و التاسعة 8 و 9: تستعمل في محاسبة التسيير من خلال المحاسبة التحليلية، أما في النظام المحاسبي المالي الجديد تم إلغاء المجموعة الثامنة.

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسات طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص38.

خاتمة الفصل:

لم تغب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول تكنولوجيا المعلومات لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبني عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة، وبالتالي فإن المعلومات المالية تلعب دوراً يتمثل في ترشيد القرارات وذلك من خلال التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك بإبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، والعمل على تفادي نقاط الضعف والإبقاء على نقاط القوة وتطويرها والتمكن بذلك من مواجهة المؤسسات المنافسة.

حيث مهما كان متاحاً للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققت من نتائج وما ضيعته من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي. تستعمل المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك بتحليل المحتوى المالي للقوائم المالية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

تمهيد:

المعلومات المالية عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة والوسيلة المستخدمة لترتيب وتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة والمتمثلة أساسا في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) والميزانية العامة (الميزانية المالية) وبعض الجداول الملحقة والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة وقد أجريت عليها بعض التعديلات وأدخلت قوائم أخرى حسب النظام المحاسبي المالي الجديد التي شرعت المؤسسات في تطبيقه ابتداء من 2010/01/01.

وستتطرق في هذا الفصل إلى أساليب تحليل هذه المعلومات الواردة في القوائم المالية للحكم على كفاءة ونجاعة مختلف السياسات التي تنتهجها المؤسسة.

المبحث الأول: الأدوات المالية للمؤسسة ومصادر التقييم

تقييم الأداء المالي للمؤسسة يعني تقديم حكم ذو قيمة على إدارتها وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة وبمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمنظمة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً.

المطلب الأول: الأهداف المالية للمؤسسة

إن عملية تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تتطلب تحديد الأهداف، وبالتالي يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها فيما يلي¹:

الفرع الأول: السيولة واليسر المالي

تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة، أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) إلى أموال متاحة، فنقص السيولة يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات مما يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي:

أولاً: المؤسسة

فنقص السيولة يحد من تطور ونمو المؤسسة.

ثانياً: أصحاب الحقوق

تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة كتأخير تسديد الفوائد، تأخير دفع مستحقات الأجراء، تأخير في تسديد ديون الموردين... الخ.

ثالثاً: عملاء المؤسسة

نقص السيولة قد يؤدي إلى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر فينتج عن هذا الأمر تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها.

أما اليسر المالي فيتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالافتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة.

الفرع الثاني: التوازن المالي

يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ بها، ويستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرهما².

¹ Josette peynard, analyse financière, librairie, Vuibert, 8 éd, paris, 1999, p 201.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 247.

من التعريف يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل في الاستثمارات يجب أن يمولى عن طريق الأموال الدائمة، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

كما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي وتكمن أهميته في:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

الفرع الثالث: المردودية

يرى PeterDruker بأن المردودية هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

والمردودية كمفهوم تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية، والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية، ونوع المردودية يتحدد حسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة¹.

الفرع الرابع: إنشاء القيمة

تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية².

كما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة، ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

¹ Alain Capez, élément de gestion financière, Masson, 4 éd, Paris, 1994, p 121.

² Josette Peynard, Analys Financière, op. Cit, p 10- 11.

المطلب الثاني: مصادر تقييم الأداء المالي للمؤسسة

جمع المعلومات هي أول مرحلة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ويشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب، وتقسم مصادر المعلومات إلى¹:

الفرع الأول: المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

أولاً: المعلومات العامة

تتعلق بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور.

ثانياً: المعلومات القطاعية

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، هذا النوع من المعلومات عموماً تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة وبعض المواقع على الانترنت... الخ.

الفرع الثاني: المصادر الداخلية

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموماً في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج والملاحق.

أولاً: الميزانية

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المديرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء والميزانية لها قراءة قانونية وأخرى اقتصادية مالية والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ Eric Stephany, Gestion Financière, Economica, Paris, 1999, P 63.

جدول رقم (02): قراءات الميزانية

القراءات الاقتصادية	الأصول = الاستعمالات	الخصوم = الموارد
القراءة القانونية	الأصول = الممتلكات (وجود حق ملكية)	الخصوم: مجموعة التزامات المؤسسة. — الأموال الخاصة (التزامات نحو المساهمين). — الديون (التزامات نحو الغير).
القراءة المالية	الأصول: مجموعة الاستثمارات التي هي بحوزة المؤسسة.	الخصوم: — الأموال الخاصة: ما للمؤسسة محاسبا. — الديون: ما على المؤسسة.

المصدر: Eric stephany, gestion financière, éd economica, paris, 1999, p63.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة، ولتحديد مجاميع المحاسبة الوظيفية من جهة أخرى وتقييم أدائها المالي، ولقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات¹:

1. الهامش الإجمالي: يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسات التجارية، وينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة.

2. القيمة المضافة: وتعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية.

ويمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين، فهي الفرق بين ما تم إنتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة وتمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى، وتحسب بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة - (مواد و لوازم مستهلكة + خدمات).

¹ نواصر محمد فتحي و ناصر دادي عدون، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991، ص 11، 12.

3. نتيجة الاستغلال: وتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال - (مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات).

4. نتيجة خارج الاستغلال: وتنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.

5. نتيجة الدورة: هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

ثالثا: الملاحق

الملاحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج. فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر.

و الملاحق تقدم نوعين من المعلومات¹:

1. المعلومة الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

2. المعلومة غير المرقمة وتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي

يعتمد نجاح مهمة تقييم الأداء على دقة وملائمة المؤشرات والمعايير وقابليتها على القياس لتؤدي الغرض المطلوب، وهناك عدد كبير من المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها في تقييم الأداء إلا أن الضرورة تقتضي وضعها في ضوء الأهداف المحددة للمؤسسة وطبيعة نشاطها، وحيث أن درجة أهمية كل هدف من أهداف المؤسسة يختلف باختلاف مرحلة التطور التي تكون فيها، فإنه من الطبيعي أن يؤثر هذا على ترتيب الأولويات بالنسبة لأهداف معظم المؤسسات، أو ينعكس أثر ذلك في النهاية على مؤشرات تقييم الأداء المطبقة ودرجة أهمية كل منها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها، وعند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء يفضل أن تكون قليلة العدد ولكن ذات دلالة وأهمية وتتوفر فيها الشروط التالية²:

- أن يكون المعيار مقياسا صادقا لمدى فعالية استخدام موارد المؤسسة.
- أن يكون المعيار حساسا للتغيير في الأداء بحيث يعكس مدى قوة واتجاه هذا التغيير، وفي المقابل يجب أن تتوفر فيه خاصية التحفيز إلى تغيير مستوى الأداء.

¹ Georges Deppalens, Jean Pierre Joband, Gestion Financière, Edition Sirey, 10 éd, Paris, 1990, P 20.

² محمد صالح الخناوي و آخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007، ص 46.

- أن تتوفر في المؤشر القدرة على وصف العوامل المتشابكة التي تتداخل معا لتشكيل المقياس النهائي.
- أن يسمح المعيار بمقارنة أداء المؤسسة حاليا بأدائها في فترات سابقة وكذلك مقارنة هذا الأداء بأداء مؤسسات أخرى.
- أن يتم اختيار مؤشرات الأداء على أساس التفهم السليم والتحديد الواضح لأهداف وظائف المؤسسة.
- عند وضع معايير الأداء المالي لابد من فحص وتحليل البيانات المحاسبية لاستبعاد تأثير العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة المؤسسة.

وعموما سوف نقوم بعرض موجز لأهم المؤشرات والمعايير التي على أساسها يتم تقييم الأداء المالي:

الفرع الأول: معيار العائد على المال المستثمر

يعتبر هذا المعيار الطريقة الأكثر شيوعا التي يتم فيها دمج الأموال المستثمرة في مؤشر للأداء فهو يضم في قيمة واحدة أهم مكونات المردودية والتي تتمثل في: رقم الأعمال، التكاليف والأموال المستثمرة.

ويمكن التعبير عن هذا المعيار بالصيغة التالية¹:

$$\text{معدل العائد على المال المستثمر} = \frac{\text{الربح (النتيجة)}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

الفرع الثاني: معيار القيمة المضافة

يمكن أن تعرف القيمة المضافة في مشروع معين بأنها: "قيمة الإنتاج الذي تولده المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما تبين القيمة المضافة مدى مساهمة المؤسسات في تكوين الدخل القومي"².

$$\text{القيمة المضافة الإجمالية} = \text{قيمة الإنتاج} - \text{قيمة مستلزمات الإنتاج}$$

الفرع الثالث: معيار هامش الربحية

يعتبر معيار هامش الربحية مؤشر مالي كثير التداول في مختلف عمليات تقييم الأداء على اعتبار أن الربحية هدف مالي تسعى المؤسسة لتحقيقه، ويمكن حسابه كالتالي³:

$$\text{هامش الربحية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

وهناك هامش آخر للربحية قصير الأمد هو هامش الربح الصافي، ويحسب كالتالي:

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح (نتيجة صافية)}}{\text{صافي المبيعات}}$$

¹ يحيى غني النجار، تقييم المشروعات و تحليل معايير و مؤشرات دراسات الجدوى و تقييم كفاءة الإدارة، دار دجلة، عمان، 2010، ص 510.

² كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، ط2، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص 272.

³ George Langlois et Al, Contrôle de gestion, Foucher, Paris, 2007, P 48.

وعموماً لا يمكن الحكم على أي مؤشر على أنه هو المؤشر المثالي كون كل واحد من المؤشرات المذكورة سابقاً يقيس جانب مختلف نوعاً ما من الأداء على حسب الهدف والحالة والظروف والزمن الذي تتواجد فيه المؤسسة.

المبحث الثاني: دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي

تهدف المحاسبة المالية في نهاية فترة زمنية معينة إلى تقديم مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي تكون قد خضعت عند إعدادها إلى مجموعة من الفروض والسياسات والمبادئ.

المطلب الأول: التقارير المالية

سنترك في هذا المطلب إلى مفهوم التقارير المالية، أهدافها ومكوناتها.

الفرع الأول: مفهوم التقارير المالية

هي وسيلة اتصال هامة بين الإدارة المالية وبين إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة والوزير المسؤول وذلك لتوضيح نشاط التأمين والاستثمار للمؤسسة حتى يتسنى اتخاذ قرارات مالية سليمة¹، حيث تضم كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال المقدمة من طرف المؤسسة، سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى. ومنه فالقوائم المالية تعد جزءاً من التقارير المالية المفترض أن تقوم الشركة بإعدادها استجابة لزيادة حاجيات المستخدمين لها، وباعتبار القوائم المالية من مكونات التقارير المالية سيتم التعرف عليها بإيجاز فيما يلي:

تعد القوائم المالية من أهم المصادر التي يعتمد عليها المحلل المالي وذلك بتزويده بالمعلومات والبيانات المالية التي تمثل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة².

الفرع الثاني: أهداف التقارير المالية

تهدف التقارير المالية إلى تقديم أكبر قدر من المعلومات المالية المفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتبين وغيرهم من المستخدمين في مجال اتخاذ القرارات المالية. ومنه يمكن استنتاج الأهداف الأساسية التالية للتقارير المالية³:

- عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمنشأة لفترة مالية معينة.
- إعطاء مؤشر دقيق عن مركز المنشأة المالي.
- استخراج نتائج وعمليات المنشأة خلال فترة مالية معينة.

¹ أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1994، ص 293.

² محمد مؤيد الفضل وعبد الناصر نور، المحاسبة الإدارية، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 210.

³ هشام محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص 167.

— تحديد موجودات وأصول المنشأة خلال فترة مالية معينة.

— تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما.

— التعبير عن موجودات المنشأة والتزاماتها وتمثيل قيمتها بالوحدات النقدية المتداولة.

— توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.

الفرع الثالث: مكونات التقارير المالية

لقد حدد المعيار المحاسبي الدولي الأول الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية مكونات التقارير المالية كما يلي:

أولاً: قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعرف بأنها: "مجموعة المصادر المالية للمؤسسة (خصوصاً) وما تملكه من وسائل خلال فترة معينة، وغالباً ما يتم إعداد الميزانية المحاسبية في نهاية الدورة الاستغلالية وترتب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاق"¹.

كما يطلق على هذه القائمة الميزانية ولا يوجد اختلاف في تعريفها من طرف المحاسبين حيث عرفت على أنها "صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول وقسم به عناصر الخصوم"².

كما يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة، وما على تلك الموجودات من متطلبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو الملاك"³.

وتعرف أيضاً بأنها: "جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تملكها المؤسسة حيث يحافظ على تساوي الطرفين"⁴.

وتعرف الميزانية المالية على أنها جدول يتضمن جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم وترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية"⁵.

أما بالنسبة لعناصر الميزانية فيتم الفصل بين عنصرين هما:

1. الأصول: تمثل ممتلكات المؤسسة وترتيبها مبني على درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها لتتحول إلى نقود وذلك في حالة النشاط العادي للمؤسسة وليس عند تصفيتها، وتتكون من العناصر الآتية¹:

¹ نواصري محمد فتحي وناصر دادي عدون، دراسة الحالات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² Mechel lamarche, système la comptable, edition d'organisation, paris , France, 1998, p15.

³ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة 4، الجزء 2، دار وائل للنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 317.

⁴ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1992، ص 7.

⁵ بوعلام بوشاشي، المنير في التحليل المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 99.

- الاستثمارات (مصاريف إعدادية + قيم معنوية + قيم ثابتة مادية).
- مخزونات (بضاعة + مواد ولوازم + منتجات مصنعة + فضلات ومهمات).
- حقوق (صندوق + بنك + زبائن + سندات + مدينو الاستثمارات...).

2. الخصوم: تمثل التزامات المؤسسة، وترتب تبعاً لدرجة استحقاقها المتزايدة أي بدلالة الزمن الذي

تبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة، وتضم العناصر التالية²:

- رأس مال جماعي أو خاص.
- الاحتياطات (نقدية + إعانات التجهيز + الاختيارية).
- المؤونات والأخطار.
- الديون (ديون الاستغلال + ديون الاستثمار + ديون على الشركات + تسبيقات).
- النتيجة السنوية.

كما ترتب عناصر الأصول وفقاً للمبدأين مبدأ السيولة أي المدة التي تستغرقها للتحويل إلى السيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة ومبدأ السنوية فإذا وجد أصل يتعدى السنة يعتبر من الأصول الثابتة أما إذا كانت مدته لا تتعدى السنة فيعتبر من الأصول المتداولة، أما الخصوم فترتب لمبدأ الاستحقاقية أي المدة المحددة لإستحقاق هذه الخصوم ومبدأ السنوية فإذا كانت تتعدى السنة تعتبر من الديون طويلة الأجل أما إذا كانت أقل من سنة تعتبر من الديون قصيرة الأجل³.

جدول رقم (03): شكل الميزانية

رقم الحساب	الأصول	المبالغ	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
02	الاستثمارات	XX	01	الأموال	XX
03	المخزونات	XX	05	الخاصة	XX
04	الحقوق	XX		الديون	
	المجموع	XX		المجموع	XX

المصدر: شبياكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 10.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار الآفاق، الجزائر، 1988، ص 18.

² ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ حسن لبيهي، التحكم المالي في المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، علوم التسيير، معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر، 1994، ص 39.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الأصول في المؤسسة الجزائرية ترتب حسب درجة سيولتها أي المدة التي تستغرقها لتتحول إلى سيولة، أما الخصوم فترتب تبعاً لدرجة استحقاقها أي الزمن الذي تبقى فيه هذه الخصوم تحت تصرف المؤسسة¹.

ثانياً: قائمة الدخل

تعرف بأنها تلخيص للمعاملات التي تولد إيرادات المؤسسة نتيجة بيع منتجاتها أو تأدية الخدمات، أي أن في قائمة الدخل يتم تبين نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الأساسية التي تهدف إلى المساعدة في تقييم التدفقات النقدية واستخدام نتائج هذا التقييم لغرض التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلية المستقبلية وإمكانية التحويل إلى تدفقات نقدية. تعرف أيضاً أنها تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات كما يطلق على هذه القائمة جدول حسابات النتائج².

أما العناصر التي تتكون منها قائمة الدخل فتتمثل فيما يلي:

1. الإيرادات: ويقصد بها الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم أو الاثنين معاً، والتي تنتج من عملية تبادل السلع والخدمات المتاحة للمؤسسة.
 2. المصاريف: يقصد بها النقص في أصول المؤسسة أو الزيادة في الخصوم أو الاثنين معاً، مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها.
 3. المكاسب: يقصد بها المنافع التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة عمليات لا تدخل ضمن نشاطها الرئيسي وهي دورية.
 4. الخسائر: وهي تلك النفقات التي تتحملها المؤسسة دون أن تعود عليها بمنفعة، ولا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة لذا يطلق عليها مصاريف خارج الاستغلال.
- وتهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، فهي تقدم معلومات هامة لمستخدميها تساعدهم على التنبؤ بالكمية والوقت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية وللربح المحاسبي أهمية كبيرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية من جهة والتدفقات النقدية المحاسبية من جهة ثانية³.

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية

¹ جليلية بن خروف، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص62.

² Mohand cid henaibouche, intisiation à la nouvelle technique, edition d'organisation, paris, France, 1998, p15.

³ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، مصر، 2006، ص57.

تعرف بأنها معلومات تتعلق بالأنشطة التمويلية والاستثمارية للمنشأة والتغيرات في مركزها المالي عن فترة معينة، وهي معلومات حيوية لمستخدمي القوائم المالية وخاصة الملاك والدائنين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فعند إصدار القوائم المالية التي تهدف لعرض المركز المالي ونتائج الأعمال، فإنه يجب أيضا إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي لأنها قائمة مالية أساسية عن كل فترة تعبر عنها قائمة الدخل¹.

وتتمثل استخدامات قائمة التدفقات النقدية فيما يلي:

1. استخدامات الإدارة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مالية مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم مالية أو سندات طويلة الأجل وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط، وتظهر قائمة التدفقات النقدية مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل، أما إذا كان هناك عجز في النقدية فالإدارة تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث هذا العجز وتستطيع من خلالها وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية².

2. استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي³:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية.
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية.
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.
- آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال فترة معينة.

¹ سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 358.

² منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 144.

³ المرجع السابق، ص 144.

جدول رقم (04): عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفق النقدي

التدفقات		الأنشطة
التدفقات النقدية الخارجة	التدفقات النقدية الداخلة	
<p>مشتريات البضاعة.</p> <p>الرواتب والأجور.</p> <p>الفوائد المدفوعة.</p> <p>شراء الأوراق التجارية نقداً.</p> <p>المصاريف الأخرى.</p>	<p>مبيعات السلع والخدمات.</p> <p>الفوائد المستلمة.</p> <p>حصص الأرباح المستلمة.</p> <p>بيع الأوراق التجارية مقابل النقدية.</p> <p>مصادر الإيراد الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.</p>	الأنشطة التشغيلية
<p>— شراء عقارات ومعدات.</p> <p>— شراء الاستثمارات المالية.</p>	<p>— بيع عقارات ومعدات.</p> <p>— بيع الاستثمارات المالية.</p>	الأنشطة الاستثمارية
<p>— شراء سندات الخزينة.</p> <p>— دفع الديون.</p> <p>— دفع حصص الأرباح النقدية.</p>	<p>— إصدار أسهم رأس المال.</p> <p>— إصدار سندات.</p>	الأنشطة التمويلية

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 144.

رابعا: جدول التمويل

هو جدول يبين التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يوضح لنا الجدول مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى¹. يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات القصيرة الأجل، فالجزء الأول من الجدول يبين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، من خلال هذا الفرق نحصل على التغير في رأس المال العامل.

¹ الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 108.

والجدول التالي يوضح محتوى هذا الجزء من جدول التمويل:

جدول رقم (05): الجزء الأول من جدول التمويل

الموارد المستقرة	الاستخدامات المستقرة
<ul style="list-style-type: none"> — القدرة على التمويل الذاتي. — التنازل عن الاستثمارات. — الرفع في الأموال الخاصة. — الحصول على قروض جديدة. 	<ul style="list-style-type: none"> — حيازة استثمارات جديدة. — مصاريف موزعة على عدة سنوات. — تسديد الديون البنكية والمالية. — التخفيض في الأموال الخاصة. — تسديد مكافأة رأس المال.
التغيير في الموارد المستقرة (+)	التغيير في الاستخدامات المستقرة (-)
	(-)

المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 116.

أما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات القصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال والخزينة ويبين استخدامات كل منهم على حدا وهذا الفرق يمكننا من الحصول على التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي. والجدول التالي يوضح محتوى هذا الجزء:

جدول رقم (06): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي			
الرصيد (3)=(2)-(1)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)	
			التغير في عناصر الاستغلال التغير في أصول الاستغلال التغير في ديون الاستغلال
			(أ)
			التغير في العناصر خارج الاستغلال التغير في المدينين الآخرين التغير في الدائنين الآخرين
			(ب)
			التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي
			أ + ب = ج
			تغيرات الخزينة التغير في المتاحات التغير في ديون الخزينة
			(د)
			ج + د التغير في رأس المال الإجمالي

المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 117.

خامسا: الملاحق (التقارير الإضافية)

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، وهدفه الأساسي تكملة وتوضيح فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية و جدول النتائج بأسلوب آخر.

وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- المعلومات غير المرقمة وتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

إن قدرة المؤسسة المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التوازن المالي وذلك للحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، حيث يستعمل المحللين ثلاث عناصر أساسية في التحليل بواسطة التوازنات المالية تتمثل في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة¹.

الفرع الأول: رأس المال العامل

يرتبط مفهوم رأس المال العامل بمفهومي سيولة الأصول واستحقاقية وسائل التمويل وانطلاقاً من هذا الارتباط فإنه يمكن تعريف رأس المال على أنه عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي، إذن فرأس المال عموماً هو ذلك الفائض الناتج من تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة².

أولاً: طرق حساب رأس المال العامل

يتم حساب رأس المال العامل بطريقتين هما³:

1. طريقة الحساب من أعلى الميزانية: وفق هذه الطريقة رأس المال العامل هو ذلك الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

2. طريقة الحساب من أسفل الميزانية: رأس المال العامل هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ثانياً: أنواع رأس المال العامل

نميز أنواع مختلفة من رأس المال العامل والتي تلخص فيما يلي⁴:

¹ نواصري محمد فتحي وناصر دادي عدون، دراسة الحالات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² Georges Depplens, Jean Pierre Jobard, OpCit, P 156.

³ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁴ نواصري محمد فتحي وناصر دادي عدون، دراسة الحالات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

1. رأس المال العامل الخاص: هو عبارة عن رأس المال الدائم الصافي بدون الأخذ بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة بغية تمويل الأصول الثابتة، ومن زاوية أخرى يمكن اعتبار رأس المال العامل الخاص ذلك المقدار من الأموال الخاصة والتي بموجبها يتم تمويل الأصول الثابتة ويتم حسابه وفق ما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{ديون طويلة الأجل}$$

2. رأس المال العامل الإجمالي: هو عبارة عن مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط دورة استغلال المؤسسة، ومنه يمكن اعتبار رأس المال العامل الإجمالي أنه مجموع القيم المتداولة والمستمرة حسب حركة الكتلة المالية الدائمة، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة}$$

$$= \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}$$

والهدف من حسابه هو معرفة العناصر الأساسية التي بموجبها تستطيع المؤسسة أن تمول بها أصولها المتداولة وأيضاً تحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو أو التدهور.

3. رأس المال العامل الخارجي: يمكن اعتباره بمثابة ذلك الجزء من الاستخدامات أي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل والقصيرة الأجل ويقاس مدى استقلالية المؤسسة مالياً، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مجموع الديون}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{ديون طويلة ومتوسطة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل

الاحتياجات لرأس المال العامل في تاريخ معين هي رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة وبصفة دقيقة ديونها المستحقة في هذا التاريخ وتسمى أيضاً الاحتياجات الصافية لتمويل دورة الاستغلال.

وتنشأ هذه الاحتياجات نتيجة الفروقات الزمنية الفاصلة بين لحظة التسديد ولحظة التحصيل ففي العادة تقوم المؤسسة بشراء، تخزين وبيع جزء من الإنتاج يغطي بديون قصيرة الأجل، وجزء

يمثل احتياجا هيكليا لا بد أن يغطي بتمويل دائم (رأس المال العامل) لمواجهة هذا الفرق الزمني بين التسديد والتحصيل، ويمكن حساب احتياج رأس المال العامل كما يلي¹:

$$\begin{aligned} \text{إ ر م ع} &= \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل} \\ \text{إ ر م ع} &= (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم غير جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية}) \\ \text{إ ر م ع} &= (\text{أصول متداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية}) \end{aligned}$$

الفرع الثالث: الخزينة

لقد عرف مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين بفرنسا الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر ايجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها، ومنه يتم حساب الخزينة كالتالي:

$$\text{الخبزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

فالخبزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها².

وحتى تكون الخزينة تساوي الصفر أي المؤسسة في حالة توازن يجب التأثير على رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل كما يلي³:

أولاً: التأثير على رأس المال العامل

يكون باتخاذ الإجراءات التالية:

1. تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون طويلة الأجل.

2. العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات اضافية.

ثانياً: التأثير على احتياج رأس المال العامل

يكون باتخاذ الإجراءات التالية:

1. الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات.

2. تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قيا وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة

الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص 53.

² Alain Capiez, Elément De Gestion Financière, Massor, 4ed, Paris, 1994, P 44.

³ علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 60.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في عملية التقييم واتخاذ القرار.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

النسب المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين (رقمين) أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام تربط بين هذين المتغيرين علاقة عضوية حيث الاعتماد على الرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون مضللاً عندما يكون بشكل منفرد وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة¹.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي

هناك أنواع عديدة من النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي والتي يمكن تقسيمها إلى أربعة مجموعات أساسية تتمثل في:

أولاً: نسب السيولة

وهي تلك النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عندما يجين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل².
ونخص بالذكر³:

1. نسبة السيولة العامة: وتقيس هذه النسبة قدرة تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل باستخدام الأصول قصيرة الأجل، وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2. نسبة السيولة المختصرة (السريعة): تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى بيع مخزونات، وذلك عن طريق ابعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات⁴.

ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 44.

² سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، دار نشر للثقافة، الاسكندرية، 2004، ص 295.

³ Anthony rice, compte d'entreprise, introduction à la comptabilité et l'analyse financière, 4ème edition, 3^e edition paris ; èàà(, p210.

⁴ عمار بوخزار، مبادئ التسيير المالي والحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 40.

ويعود سبب استبعاد المخزون لأنه من الأصول التي لا يسهل تحويلها سريعا إلى نقدية، فهو يحتاج لفترة زمنية حتى يتم بيعه.

3. نسبة السيولة الجاهزة (الآنية، الحالية): تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها، ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد راجع لإحدى الاحتمالات التالية: تراجع نشاط المؤسسة أو نقص تجديد الاستثمارات أو فائض في التقديرات غير مستغل.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يعطي لنسبة السيولة السريعة والسيولة الجاهزة المجال بين [30% إلى 50%] و [20% إلى 30%] على الترتيب¹.

4. نسبة سيولة الأصول: تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول وتتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط، فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا أكبر من 0.5 وحتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية²:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول غير الجارية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ثانيا: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات³.

ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

1. معدل دوران المخزون: تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال وتحسب كما يلي⁴:

أ. في المؤسسات التجارية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

¹ طارق طه، إدارة بنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007، ص 403.

² كنجو فهد إبراهيم، الإدارة المالية، ط 1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 1997، ص 93.

³ عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 165.

⁴ أحمد عطا الله القطامين، التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، ط 1، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص 167.

ب. في المؤسسات الصناعية:

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون

كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا على كفاءة المؤسسة، ومدى تحكمها في تسيير مخزونها.

2. معدل دوران الأصول المتداولة:

يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول واستخدامها وتعبير هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية¹:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة

والمعدل المرتفع مؤشر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل.

ثالثا: نسب التمويل (الهيكلة المالي)

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل مصادر التمويل واكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة²، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1. نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

حتى تكون هذه النسبة مؤشرا إيجابيا للمؤسسة يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

2. نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

3. نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائئها، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 45

يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2، حتى توافق البنوك على إقراض المؤسسة¹.

4. نسبة التمويل الخارجي: تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الخصوم}$$

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

رابعا: نسب المردودية

تقيس هذه المجموعة من النسب السياسات والقرارات المستخدمة من طرف مسيري المؤسسة وهي تمدنا بالأسئلة الشاملة حول مدى الفعالية الاقتصادية في تسيير نشاط المؤسسة، وتعتبر المردودية شرط أساسي لكل مؤسسة تسعى للبقاء والتأقلم والتطور في محيط تنافسي، وتتمثل في ثلاثة أنواع وهي²:

1. نسبة المردودية التجارية: وهي مردودية تقيس النشاط الاستغلالي الذي تمارسه المؤسسة، وتوضح مقدار الأرباح التي تتحقق مقابل صافي المبيعات، مما يساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة كذلك يمكن مقارنة هذه النسبة بهامش الربح الإجمالي للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في الرقابة على المبيعات، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{المبيعات السنوية}$$

2. نسبة المردودية الاقتصادية: تقيس هذه النسبة الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعية تحت تصرف المؤسسة، لأنه إذا أرادت هذه المؤسسة البقاء يجب أن تكون فعالة تقنيا، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال} / \text{مجموع الموجودات}$$

3. نسبة المردودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية³:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

من الأحسن أن تكون نسبة المردودية مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

¹ Stephane Griffiths, Gestion Financière, Edetion Chihale, Alger, 1996, P 373.

² ابراهيم عبد السلام وتركي محمود، تحليل التقارير المالية، مطابع الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 111.

³ Jean Pierre, Gestion Financière, Paris, 1986, P 182.

المبحث الثالث: دور المعلومة المالية في اتخاذ القرارات المالية

ينطوي تحليل التوازن المالي على دراسة شروط التمويل التي تعكس سياسة المؤسسة في مجال الاستدانة، ومدى اعتمادها على أموال الغير في تغطية الاحتياطات غير المتاحة وكذلك درجة تحكمها في استخدام تلك الموارد.

المطلب الأول: دور التوازنات المالية في اتخاذ القرار

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى الحالات الممكنة لكل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة¹.

الفرع الأول: حالات رأس المال العامل

هناك ثلاث حالات يمكن لرأس المال العامل اتخاذها وهي:

أولاً: رأس المال العامل < 0

هذا يعني أن الأموال الدائمة تفوق الأصول الثابتة، أي تغطيتها فيتحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل، نوضح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم 1: رأس المال العامل موجب

أصول ثابتة	أموال دائمة	ر م ع موجب
أصول متداولة	ديون قصيرة الأجل	

تحديد المشكلة: عندما تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة يبقى المشكل المطروح هو الفوائد التي تتحملها المؤسسة من جراء استعمالها لهذه الديون في اعداد الاحتياطات للدورة الاستغلالية وأحيانا التأثير السلبي على تسيير نشاطها كما تظهر النقدية المجمدة.

في هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار يمكن تقديم البدائل التالية:

- الاعتماد على الأموال المملوكة للحصول على رأس المال العامل الكافي.
- التقليل من القروض الطويلة الأجل...

اتخاذ القرار: مما تقدم من البدائل المقترحة يتم اختيار البديل المناسب حسب ظروف وامكانيات المؤسسة.

¹ صفية بوزارة، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية دراسة حالة مؤسسات خدمات ونشاطات الغزل بيومرداس، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 54.

ثانيا: رأس المال العامل = 0

هذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وكذلك الديون قصيرة الأجل تغطي بالأصول المتداولة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 2: رأس المال العامل معدوم

أصول ثابتة	أموال دائمة
أصول متداولة	ديون قصيرة الأجل

ر م ع = 0

تحديد المشكلة: في هذه الحالة يجب تجاوز قاعدة التوازن المالي، لأنه قد تعجز المؤسسة على التوفيق في تحصيل حقوقها وقيمة مستحقاتها، مما يؤثر على سمعتها في المحيط الخارجي، ولمواجهة مثل هذا المشكل يمكن تقديم البدائل التالية:

- طلب قروض طويلة ومتوسطة الأجل.
- التنازل عن بعض الاستثمارات.
- طلب أموال إضافية من الجهات الوصية على المؤسسة...

اتخاذ القرار: مما تقدم من البدائل المقترحة يتم اختيار البديل المناسب حسب ظروف وامكانيات المؤسسة.

ثالثا: رأس المال العامل > 0

هذا يعني أن الاستحقاقات تفوق الموجودات، ونوضح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم 3: رأس المال العامل سالب

أصول ثابتة	أموال دائمة
أصول متداولة	ديون قصيرة الأجل

ر م ع سالب

تحديد المشكلة: المشكل المطروح في هذه الحالة هو عدم التوازن المالي وسلبية رأس المال العامل الناتجة عن الإفراط في استقبال القروض على المدى القصير أي الأصول الثابتة غير المملوكة كلياً بالأموال الدائمة، أي استعمال جزء من القروض القصيرة في تمويل الأصول الثابتة، وهذا لا يتماشى مع قاعدة التوازن المالي الأدنى، ولهذا يمكن اقتراح البدائل التالية:

- الزيادة في الديون الطويلة الأجل.
- رفع رأس المال الخاص.

- زيادة الأموال المتداولة.
- التقليل من الديون القصيرة الأجل.
- التنازل عن بعض الاستثمارات...

اتخاذ القرار: يتم اختيار أحد البدائل حسب ظروف المؤسسة.

جدول رقم 07: حالات رأس المال العامل

الشكل	التفسير	الحالات
	<p>(أموال دائمة < أصول ثابتة) أو (أصول متداولة < ديون قصيرة الأجل)، هذا يعني أن تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل. كما يحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة، كما تدل على قدرة المؤسسة على الوفاء.</p>	<p>ر م ع < 0</p>
	<p>هذا يعني أن (الأصول الثابتة = الأموال الدائمة) وفي هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتتغذى عن طريق القروض قصيرة الأجل. وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الوضعية الحالة الصعبة للمؤسسة.</p>	<p>ر م ع = 0</p>
	<p>هذا يعني أن (الديون قصيرة الأجل < الأصول المتداولة) أو (الأصول الثابتة < الأموال الدائمة) أي أن الأصول الثابتة مولت جزء من الأموال الدائمة وجزء آخر من قروض قصيرة الأجل، لكن هذه الوضعية لا تتيح أي هامش كضمان لمقابلة المصاعب وهو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي خطورة الوضعية المالية.</p>	<p>ر م ع > 0</p>

المصدر: صافية بوزارة، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية دراسة حالة مؤسسات خدمات ونشاطات الغزل بيومرداس، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 54.

الفرع الثاني: حالات احتياجات رأس المال العامل

يأخذ الاحتياج لرأس المال العامل الأشكال التالية¹:

أولاً: احتياج رأس المال العامل $0 >$

يعني أن المؤسسة في حاجة الى موارد مالية لتغطية كل احتياجات الدورة، وبالتالي فهي بحاجة إلى رأس مال عامل.

ثانياً: احتياج رأس المال العامل $0 <$

يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة كسندات توظيف إضافية أو زبائن إضافيين.

ثالثاً: احتياج رأس المال العامل $0 =$

معناه أن المؤسسة قد غطت كل احتياجات الدورة بالموارد الدورية (ديون قصيرة الأجل) وبالتالي المؤسسة ليست في حاجة إلى موارد مالية جديدة.

جدول رقم 08: حالات احتياج رأس المال العامل

الحالات	التفسير
ارم ع $0 <$ BFR > 0	تفسر هذه الحالة أن دورة الاستغلال تحتاج إلى تمويل أكبرهما هو متوفر لديها، بمعنى آخر أن المؤسسة تحتاج إلى جزء من الأموال الدائمة لتغطية العجز، ويحسب هذا الاحتياج بالفرق بين احتياجات التمويل وموارد التمويل.
ارم ع $= 0$ BFR $= 0$	تساوي الاحتياجات مع موارد التمويل يجعل دورة الاستغلال مكتفية بحجم تمويلاتها وهي وضعية مثلى تبحث المؤسسة دوماً للوصول إليها غير أنها تعتبر وضعية نظرية.
ارم ع $0 >$ BFR < 0	تفسر هذه الحالة أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل أي أن المؤسسة توفرت على قروض من دائنيها تفوق احتياجاتها الاستغلالية و هي وضعية لا يمكن الحكم عليها بالإيجاب أو السلب إلا بعد دراسة مجموعة من العناصر حول دوران عناصر الأصول.

المصدر: صافية بوزارة، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية دراسة حالة مؤسسات خدمات ونشاطات الغزل ببومرداس، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 55.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الفرع الثالث: حالات الخزينة

تأخذ الخزينة الحالات الثلاثة التالية¹:

أولاً: الخزينة $0 <$

يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياجاته وتعتبر وضعية حسنة، لكن للوصول إلى الوضعية المثالية يجب على المسؤول المالي اتخاذ بعض القرارات مثل استثمار تلك الأموال.

ثانياً: الخزينة $0 >$

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجاته وتعتبر وضعية سيئة للمؤسسة وهي أصعب وضعية حيث أن الموارد غير كافية لتمويل احتياجات رأس المال العامل، وبالتالي فالمؤسسة تكون مجبرة على الاقتراض من البنك لتغطية العجز.

ثالثاً: الخزينة $0 =$

وهي الوضعية الجيدة أو المثالية حيث أن هذه الوضعية ليس فيها أي إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود أي احتياجات، ولهذا يجب على كل مسؤول مالي أن يتخذ ويبحث عن السبل الكفيلة للوصول إلى هذه الوضعية.

¹ ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص 50.

جدول رقم 09: حالات الخزينة

الحالات	التفسير	الشكل
$0 < \text{خ}$ $\text{TR} > 0$	<p>تفسر هذه الحالة بأن (الأموال < الأصول الثابتة) وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل، ويجد هذا الفائض مكانة في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة ايجابية بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة، ويمكن أن تفسر أيضا أن هناك تجميد للأموال (إفراط في الحذر).</p>	
$0 = \text{خ}$ $\text{TR} = 0$	<p>تكون المؤسسة في هذه الحالة قد حققت توازها المالي وذلك بتطابق كل من رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل، هذا يعني أن الخزينة مثلى وتعبر عن مدى محافظة المؤسسة على وضعيتها المالية (فلا تجميد للسيولة ولا تسبيقات مصرفية).</p>	
$0 > \text{خ}$ $\text{TR} < 0$	<p>تفسر هذه الوضعية بكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط، بمعنى أن المؤسسة في حالة عجز في توفير السيولة لمواجهة التزاماتها، وبالتالي اللجوء إلى تسبيقات مصرفية.</p>	

المصدر: صافية بوزارة، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية دراسة حالة مؤسسات خدمات ونشاطات الغزل ببومرداس، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 56.

المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

تعتبر نسب التمويل من أهم النسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة في اتخاذ قراراتها وبالتالي سوف نتعرض في هذا المطلب إلى تحليل نسب التمويل.

الفرع الأول: نسبة التمويل الدائم

تأخذ نسبة التمويل الدائم الأشكال التالية:

أولاً: نسبة التمويل الدائم < 1

يعني أن رأس المال العامل سالب، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملاءة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول وبالتالي على المؤسسة الخيار بين البديلين التاليين: إما الزيادة في الأموال الخاصة أو الزيادة في الديون الطويلة الأجل، وهذا حسب ظروفها وإمكاناتها.

ثانياً: نسبة التمويل الدائم < 1

يعني وجود رأس مال عامل دائم موجب يحقق شرط التوازن المالي الإجمالي.

الفرع الثاني: نسبة التمويل الخاص

تأخذ نسبة التمويل الخاص الأشكال التالية¹:

أولاً: نسبة التمويل الخاص > 1

يعني أن هناك جزء من الأصول الثابتة ممول بواسطة الموارد المالية الأجنبية، هذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة وبالتالي على المؤسسة الزيادة في الأموال الخاصة.

ثانياً: نسبة التمويل الخاص < 1

يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة وبالتالي لا تلجأ المؤسسة إلى الموارد الأجنبية.

الفرع الثالث: نسبة الاستقلالية المالية

تأخذ هذه النسبة الأشكال التالية²:

أولاً: نسبة الاستقلالية المالية < 1

يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً، كما باستطاعتها أن تتعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون.

ثانياً: نسبة الاستقلالية المالية > 1

تدل على أن المؤسسة مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض، وبالتالي عليها تقديم ضمانات أخرى وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² المرجع السابق، ص 47.

الفرع الرابع: نسبة التمويل الخارجي

كلما كانت نسبة التمويل الخارجي صغيرة كلما كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية للموجودات بالنقصان.

المطلب الثالث: دور التقارير المالية في اتخاذ القرار

جدول رقم 10: دور التقارير المالية في اتخاذ القرار

فئة المستخدمين	محور الاهتمام	السبب	ما الذي يبحثون عنه
المستثمرون الحاليون والمرتقبون	صافي الدخل	يعبر صافي الدخل عن ربحية الشركة التي تسهم في زيادة الثروة الشخصية للمساهمين من خلال: أ- الزيادة في الأسعار السوقية لأسهم الشركة. ب- توزيعات الأرباح. ويؤثر صافي الدخل على كل من: أسعار الأسهم وتوزيعات الأرباح.	ثبات معدل النمو في أرباح الشركة عبر السنوات. التركيز على دخل الشركة من العمليات المستمرة. التدفقات النقدية من التشغيل يجب أن تكون المصدر الرئيسي للنقدية.
المصرفيون المقرضون	الأصول والخصوم	تعبير الخصوم عن مقدار المبالغ التي اقترضتها الشركة، وتبين الأصول الكيفية التي استثمرت فيها المنشأة الأموال التي حصلت عليها. الشركة الراجحة عادة ما تكون قادرة على سداد الديون. مثل المسيرين.	يجب أن تزيد الأصول أسرع من الخصوم عبر الفترات المالية. مثل المستثمرون. مثل المستثمرون.
	التدفقات النقدية	تفصح التدفقات النقدية عن كيفية قيام الشركة بتوليد واستخدام النقدية.	

المصدر: عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 142.

خاتمة الفصل:

إن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هو الأساس الذي تبني عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها، والتي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن أجل فهم تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية واستخدامها بشكل صحيح في اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذه المعلومات عن طرق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية، وكان ذلك بعد اجراء بعض التعديلات على القيم الموجودة في القوائم المالية والتي تلخص في قائمة تدعى الميزانية لكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر ابتداء من 2010/01/01 والذي تم بموجبه تعديل عناصر الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج (بطريقة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، أو طريقة تصنيف الأعباء حسب الوظائف)، وإضافة إدراج قوائم جديدة والتمثلة في جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة) وجدول تغيرات الأموال الخاصة إضافة إلى الملاحق أصبحت تلك القوائم المالية لا تحتاج إلى إجراءات تعديل عميقة كما كانت عليه في السابق، ويمكن حساب المؤشرات المالية مباشرة من القوائم المالية.

يتم اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية التقييم للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وعلى أساسه يقوم المسيرين باتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية للإجراءات المطبقة سابقا وذلك عن طريق استعمال وسائل تساعد المسيرين على اتخاذ قرارات رشيدة وصحيحة.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي نظام لإنتاج وتوصيل المعلومات المالية للأطراف المعنية وبالتالي اتخاذ القرارات المالية التي تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وتشمل هذه القرارات المالية كل من قرارات الاستثمار و التمويل ويتأثر القرار المالي بطبيعة النظام المالي بالإضافة إلى مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين الذين يؤثرون بقراراتهم وسلوكياتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كالمسيرين والمساهمين والدائنين وكذلك الدولة.

وتعد الميزانيات التي تقوم المؤسسة بإعدادها خلال فترة معينة المصدر الرئيسي لتلك المعلومات المالية، والتي تعكس الحالة المالية للمؤسسة بمعرفة المركز المالي والأرباح المحققة لتقدير التدفقات التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلاً، ونتيجة لأهمية الموضوع وبعد الانتهاء من الجانب النظري، كان لابد من ربطه بالجانب التطبيقي حيث اخترنا الدراسة الميدانية في مؤسستي عمر بن عمر ومجمع عبيدي نظراً لكبر حجمهما وأهميتهما في الاقتصاد الوطني وكذلك لاعتبارهما مؤسستين اقتصاديتين ملائمتين لموضوع الدراسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسستي الدراسة

مجمع عمر بن عمر هو عبارة عن مؤسسة تأسست في سنة 1984، بداية بإنتاج المصبرات CAB، ثم مطاحن MAB في سنة 2000، بن عمر محمد العيد هو الرئيس المدير للمجمع، وقد توسع هذا المجمع ليصبح الآن يتكون من أربعة فروع أساسية هي: المصبرات، مطاحن السميد والعجائن الغذائية والمزروعات.

يحتل مجمع عبيدي مركزا هاما في مجال انتاج المواد الغذائية والمصبرات بمختلف أنواعها بالإضافة إلى مادة الفرينة للمخابز والقمح الصلب والنخالة وإنتاج مواد التغليف وتقديم الدعم بالأسمدة للفلاحين المتعاقدين معه.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسستين

الفرع الأول: مؤسسة عمر بن عمر

بعد الأبحاث والدراسات التمهيديّة لإعداد المشروع من بينها التركيز على دراسة المنطقة الجغرافية من الناحية الجيولوجية ودراسة إمكانيات التمويل، وطبقا لهذه الدراسات فقد قرر إنشاء مؤسسة عمر بن عمر بمنطقة الفجوج بولاية قالمة، حيث تقع في الشمال الشرقي للولاية بحوالي 4 كلم يحدّها من الشرق بلدية هيليوبوليس، ومن الشمال بلدية الفجوج، ومن الغرب بلدية مجاز عمار، ومن الجنوب ولاية قالمة، تقدر مساحتها الإجمالية ب: 8000م²، ومساحة المصنع تقدر ب: 4850م² والمساحة غير المشغولة تقدر ب: 57150م²، بانجاز من مؤسسة ايطاليا سنة 1984، بمساعدة مهندسين محليين حيث شرع في بنائها في 28 ماي 2000، ودامت مدة الإنجاز حوالي 18 شهرا بالنسبة للمطحنة الأولى (300 طن)، وبدأت تنتج في 27 ماي 2002، أما المطحنة الثانية (400 طن)، شرع في انجازها في 4 مارس 2005، وبدأت تنتج في 3 جوان 2006، يشتغل بها 276 عامل، وعند حدوث أزمة القمح العالمية مع ارتفاع أسعار القمح الصلب في السوق العالمية ليصبح سعره أكبر مما سبق ب 3 أو 4 مرات، هذا ما أثار سلبا على المصنع مما أدى به إلى التوقف عن الإنتاج في شهر ديسمبر 2007، ولهذا السبب تدخلت الدولة لحل هذه المشكلة في جانفي 2008 عن طريق تدعيم هذه المادة الأولية وذلك عن طريق تكفلها بالإستيراد لتمنح لمصنع عمر بن عمر نصف الإنتاج اليومي المتمثل في 700 طن أي ما يعادل 350 طن من القمح الصلب يوميا، ولكن فرضت عليه أن لا يتعدى سعر كيس السميد الممتاز وزن 25 كلغ سعر 100 دج عند المستهلك النهائي، وبدأت عملية الإنتاج في 3 جانفي 2008، وبهذا أصبح الإنتاج الكلي 700 طن يوميا وفي 15 أوت 2008 بدأت عملية انتاج مصنع العجائن وانطلقت عملية الإنتاج فيه في 1 جوان 2009، والآن أصبحت مساحة المؤسسة حوالي 9 هكتارات وتشغل المؤسسة حوالي 365 عامل منهم 30 إطار و75 إداريين و270 منفذين، ولديها معدات إنتاج

من الجليل الأخير ومخازن ذات مساحة كبيرة يمكن أن تتحمل 27500 طن من القمح بينما يمكن تخزين 50000 طن أخرى في المخازن المستأجرة إن لزم الأمر.

الفرع الثاني: مجمع عبيدي

تم إنشاء مجمع عبيدي في أفريل 2002 وقد ارتكز على المطاحن لإنتاج مادة الفرينة فقط حيث يعتبر أحد الجمعيات الصناعية الناشئة التي بدأت تفرض أهميتها على المستوى المحلي والوطني حيث يتربع المجمع على مساحة 35000 م² منها 14900 م² مبنية في انتظار التوسع يقع هذا المجمع بولاية قالمة على بعد 4 كلم من وسط المدينة وقد تم اختيار الاسم للشركة مجمع عبيدي نسبة إلى اسم المالك، و جوان 2006 بدأ المجمع في التوسع حيث تم إنشاء وحدة إنتاج مواد التغليف والتعبئة الخاصة بالقمح ومشتقاته وهذا في فكرة تطبيق إستراتيجية التكامل الأفقي، وكذا بعض الطلبات الخارجية حول جميع المنتجات التي تتطلب هذا النوع من المواد، وفي بداية سنة 2009 قام المجمع بالتوسع في المطاحن حيث تم إنشاء فرع لإنتاج القمح الصلب، وفي أفريل سنة 2009 تم إنشاء فرعين جديدين فرع نقل البضائع على كل المؤسسات ومحطة بالتزويد بالوقود، وفي سنة 2011 إفتتح المجمع مركب جديد يسمى ZIMBA، للمصبرات الغذائية، هذا وقد عرف هذا الفرع المتعلق بإنتاج المصبرات خسائر في موسمه الأول بسبب أخطاء في عملية الإنتاج إلى أنه عاد في الموسم الثاني وحقق زيادة في الإنتاج والمبيعات قدرت ب 18%.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات

الفرع الأول: مؤسسة عمر بن عمر

يتمثل نشاط المؤسسة في إنتاج السميد والعجائن وذلك باستعمال القمح الصلب وبيع المنتج النهائي(السميد والعجائن)، وتعتبر هذه الوظيفة النشاط الرئيسي للمطحنة، ويتم العمل بالتناوب بواسطة 3 فرق متساوية (8x3) مقسمة كالآتي:

الفرقة أ: من الساعة الخامسة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا.

الفرقة ب: من الساعة الواحدة زوالا إلى الساعة التاسعة مساءا.

الفرقة ج: من الساعة التاسعة مساءا إلى الساعة الخامسة صباحا.

الفرع الثاني: مجمع عبيدي

يتمثل نشاط مجمع عبيدي في صناعة المواد الغذائية والمصبرات وإنتاج مواد التغليف والتعبئة أنشأ في سنة 2002 وفقا للمرسوم الوزاري للإصلاح الهيكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي أطرت تحويلات على هياكل المؤسسات مكنت المجمع من المشاركة في العمليات الصناعية والتجارية المرتبطة بهدفها الاقتصادي والتنموي والاجتماعي.

قدر رأس مال المؤسسة في بدايتها ب: 124140000.00 دج وقد استمر هذا الرقم في

التطور مع تطور نشاطها وزيادة إنتاجها.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات

الفرع الأول: مؤسسة عمر بن عمر

تتمثل أهداف المؤسسة في¹:

- تحقيق الأرباح.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات.
- الاستيلاء على أكبر حصة سوقية.
- البقاء والنمو والاستمرار وإمكانية التوسع.
- العمل على تحسين منتجاتها وبالتالي التقليل من حدة المنافسة.
- تلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتجات في السوق الجزائري.
- خلق ميزة تنافسية لاحتكار السوق.
- الطموح إلى تصدير وتوجيه المنتج نحو التمديد للخارج.

الفرع الثاني: مجمع عبيدي

يطمح مجمع عبيدي إلى أن يكون رائدا في إنتاج المصبرات الغذائية والمنتجات المشابهة في السوق من خلال تعزيز وضعيته في السوق المحلي والوصول إلى المستوى الدولي، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف التالية²:

- توسيع تشكيلة منتجاته وتقديم منتجات منافسة من حيث الجودة والسعر.
- منافسة السوق الخارجي وخاصة الإفريقي.
- توسيع إطار الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.
- التركيز على الاستفادة من البحث العلمي والتعاون مع مراكز البحوث الأجنبية.
- رفع الإنتاجية والعمل على تحسين النوعية.
- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي.
- المساهمة في التنمية الزراعية المحلية من خلال دعم الفلاحين بجميع الميادات والأسمدة وذلك بعقود شراء كل المحاصيل.
- تكثيف الجهود في ميدان التسويق وفي الميدان التجاري بهدف دفع الإنتاجية.
- خلق مناصب شغل جديدة من خلال إنشاء فروع جديدة.

¹ معلومات من المؤسسة.

² معلومات من المجمع.

- الحد من حجم الواردات في مجال المنتجات الغذائية من خلال توسيع حجم الاستثمارات وترقيتها.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لكل من المؤسستين ومهام مختلف مصالحيهما

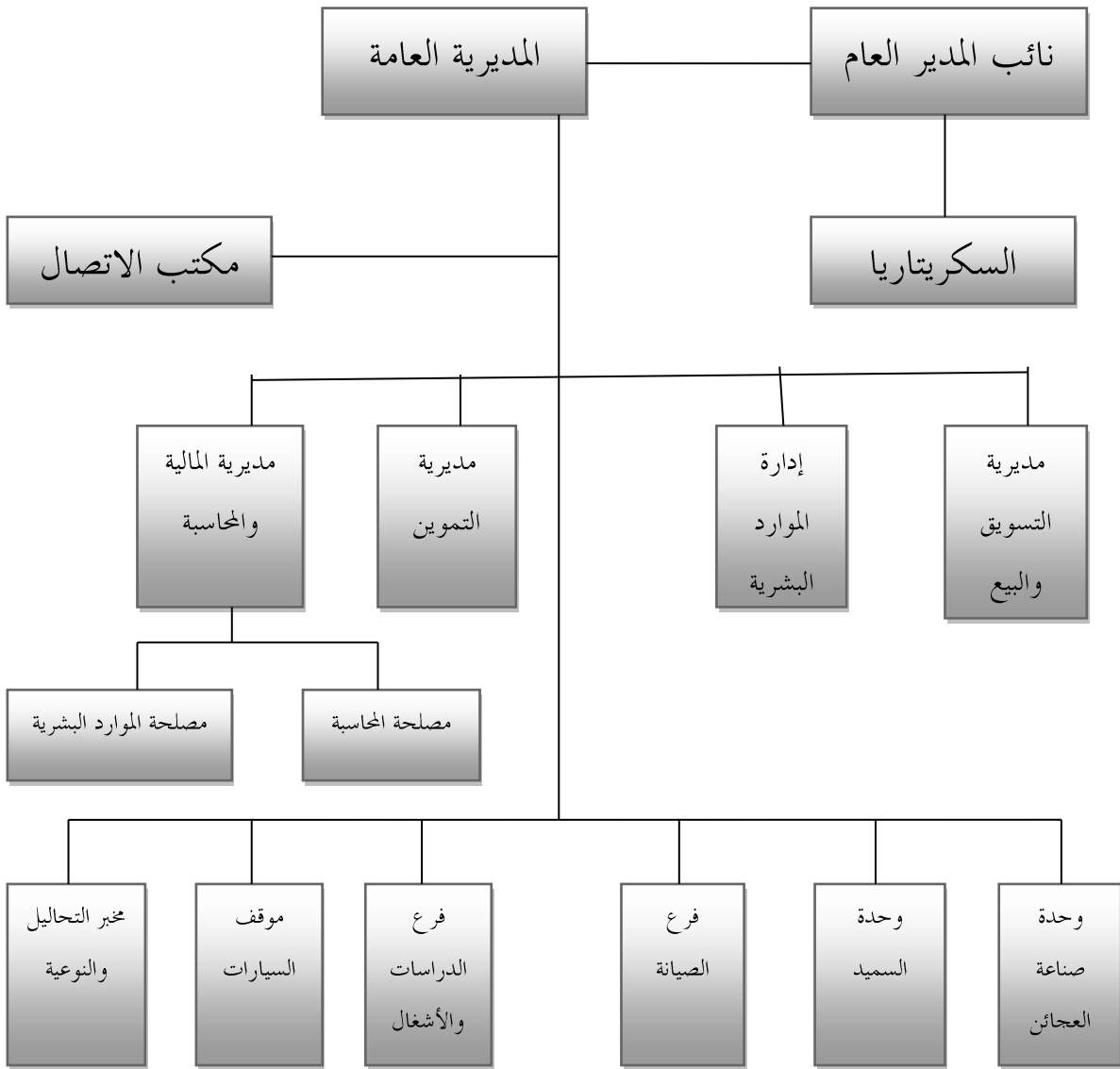
يقصد بالهيكل التنظيمي الإطار الذي يحدد مواقع اتخاذ وتنفيذ القرارات وكذلك يبين التقسيمات التنظيمية والوحدات التي تقوم بالمهام والأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الأول: هيكل مؤسسة عمر بن عمر

وفيما يلي سنقوم بتوضيح هيكل المؤسسة:

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لمؤسسة عمر بن عمر



المصدر: وثائق من المؤسسة

الفرع الثاني: مهام مختلف مصالح المؤسسة

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة يمكن عرض مهام المصالح بالتفصيل فيما يلي حسب المستويات الإدارية من الأعلى إلى الأسفل وذلك كما يلي:

■ المديرية العامة:

وهي التي تسهر على إدارة وتسيير شؤون الوحدة كما تعتبر همزة وصل بين مختلف المصالح، حيث تعلم العمال في حالة وجود قوانين وتغيرات جديدة خاصة بأوقات العمل، كما تملك اتفاقية جماعية تحتوي على جميع القوانين التي تخص العامل مثل: ساعات العمل الإضافية والعمل في العطل السنوية، الغياب الحوافز الاجتماعية والعطلة مدفوعة الأجر... الخ، كما تساهم في حفظ أرشيف المديرية وتعمل على تسجيل كل الصادرات والواردات من البريد وهذا باستعمال جهاز الكمبيوتر.

■ مديرية الموارد البشرية:

تعمل هذه الدائرة جاهدة للسير الحسن لشؤون العمال الاجتماعية والمهنية، حيث تقوم بعدة أعمال منها تسجيل الحضور والغياب للعمال، حفظ الملفات والبطاقات الخاصة بالعمال، تقديم تصريحات أو رخص الخروج وتشرف هذه الدائرة على مصلحتين هما:

➤ مصلحة تسيير المستخدمين: تتكفل هذه بمتابعة حالة وضعية العمال وملفاتهم وكل ما يتعلق بالأجور والمرتبات والعلاقات المختلفة الأخرى كتقديم كشوف الأجور.

➤ مصلحة الشؤون الاجتماعية: تهتم هذه المصلحة بجميع خصوصيات العمال من الناحية الاجتماعية كالمناح والمرضى، كما تضمن له عدة تأمينات كالتأمين ضد حوادث العمل والأمراض المهنية.

■ مديرية التسويق:

وتعتمد على:

- سياسة الترويج: اتبعت المؤسسة بعض الأشكال الترويجية في مزاولة نشاطها للتعريف أكثر بمنتجاتها ومن بين الوسائل الترويجية المعتمدة:

تنشيط المبيعات: في هذا الشأن فإن المؤسسة تستخدم مجموعة من الوسائل لغرض الترويج، وأهم أساليب التنشيط التي تستخدمها هي القيام في نهاية السنة بتقديم مجموعة من اليوميات عليها اسم المؤسسة، توزيع ملصقات على التجار الذين تتعامل معهم للتعريف بالمؤسسة، وطبيعة نشاطها وكذلك تقوم بوضع هذه الملصقات على وسائل النقل الخاصة بالعمال.

- العلاقات العامة: تعمل المؤسسة على تحقيق الرضا، والتفاهم المتبادل بينها وبين تجار الجملة الذين تتعامل معهم، وذلك من خلال جلسات التعريف بالمنتوج، والتفاوض للوصول إلى اتفاق ومن ثمة كسب ثقة تجار التجزئة.

■ مديرية المالية والمحاسبة:

تقوم هذه المصلحة بمتابعة وتسجيل العمليات المحاسبية التي تتم بينها وبين مختلف المصالح الأخرى وهذا من أجل المراقبة الداخلية لتسهيل تحديد النتيجة من ربح أو خسارة لمعرفة مركزها المالي ومكانتها الاقتصادية لضمان السير الحسن للمؤسسة، كما تعتبر الركيزة الأساسية في تسيير إدارة الوحدة لتقسيم المهام وتوزيع العمل.

■ وحدة صناعة العجائن الغذائية والكسكس:

وهي تقوم بتوفير المادة الغذائية المتمثلة في العجائن للزبائن والمستهلكين بالكمية والنوعية المطلوبة.

■ وحدة السميد:

من المهام الرئيسية التي تقوم بها هي توفير السميد للزبائن والمستهلكين وكذا توفير المادة الأولية لتقسم العجائن.

■ فرع الصيانة:

تعتبر الصيانة في المجمع من أهم الضروريات، فعمال الصيانة قائمون على صيانة الأجهزة والآلات ويتم تزويد هذه المصلحة بكل ما تحتاج إليه من مواد وقطع الغيار.

■ فرع الدراسات والأشغال:

وتتمثل مهامه في إنجاز الدراسات العلمية والمخططات فيما يخص كل التعديلات والتحسينات أو الإنشاءات الجديدة في المؤسسة.

■ مخبر التحليل والنوعية:

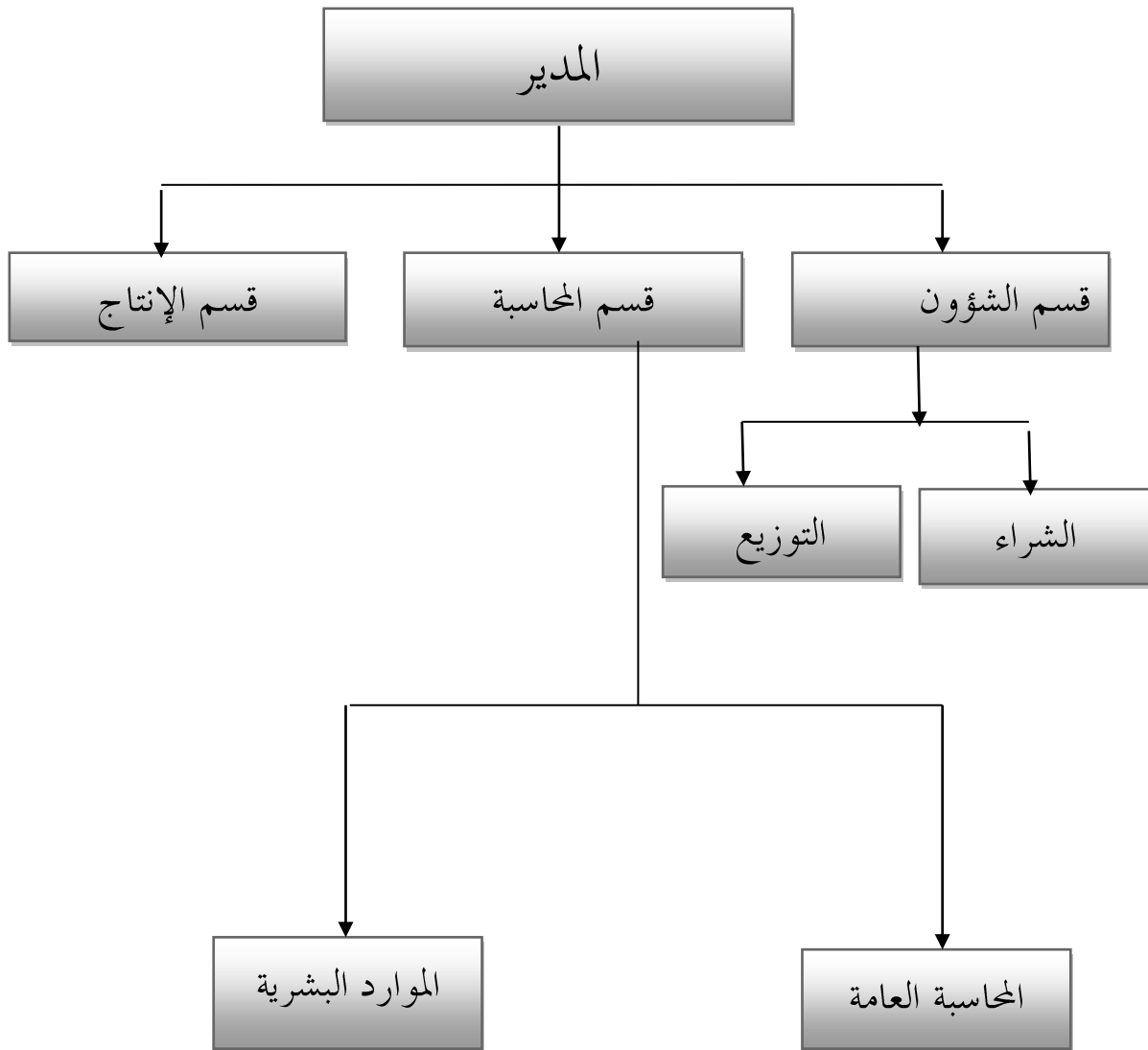
وهو قسم يختص بإجراء التحاليل العلمية المتعلقة بالصحة لحماية المستهلكين من كل الأمراض التي تشكل خطر على صحتهم، ويختص كذلك في تحليل نوعية وجودة المنتجات وفقا للمعايير الدولية.

المطلب الثاني: هيكل مجمع عبيدي

وفيما يلي سنقوم بتوضيح هيكل المؤسسة:

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم 5: الهيكل التنظيمي لمجمع عبيدي



المصدر: وثائق من المؤسسة

الفرع الثاني: مهام مختلف مصالح المؤسسة

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة نلاحظ أن جميع الأقسام تخضع مباشرة للإشراف من طرف المدير، والتي بدورها تنقسم إلى فروع يشرف عليها رؤساء الأقسام والمتمثلة فيما يلي:

■ المدير:

تتمثل مهامه في الإشراف على جميع الأقسام الرئيسية التي لها علاقة معه ولهذا فإن المدير يكون على إطلاع مستمر على وظائف هذه الأقسام كما يقوم بمراقبة سير عملية الإنتاج.

■ قسم الإنتاج:

يعتبر أهم أقسام المؤسسة حيث يهدف للوصول إلى أرقى المنتجات وأجودها حيث يتم في هذا القسم الإشراف على جميع الأنشطة الخاصة بعملية الإنتاج، وهذا من خلال تتبع عملية الإنتاج منذ دخول المواد الأولية إلى خروج المنتج في شكله النهائي.

■ قسم الشؤون التجارية:

تتمثل مهمته الأساسية في عمليتي الشراء والبيع حيث يعمل على ضمان التموين المنتظم للموارد وتحديد احتياجات المؤسسة بالإضافة إلى مراقبة المشتريات والتفاوض مع الموردين، كما يهتم هذا القسم بعملية توزيع المنتجات على جميع الزبائن.

■ قسم المحاسبة:

بهذا القسم مجموعة من المهام هي:

- تسجيل العمليات في يومية المؤسسة.
- تحميل مبالغ المنتجات المباعة.
- تسجيل المعاملات مع البنك.

■ قسم الموارد البشرية:

يهتم بشؤون العمال الاجتماعية والمهنية فيما يخص الأجور وملفات العمل وعمليات التأمين لدى الصندوق الوطني.

المطلب الثالث: مدخلات الأداء المالي في المؤسسات محل الدراسة

وهي كل العناصر التي تتفاعل فيما بينها مشكلة إطارا متكاملا ومنسجما، لتحقيق أهداف المؤسسة والمتمثلة في الموارد البشرية والمعلوماتية والمادية والبرمجية، والتي تعتبر مدخلات أي نشاط في المؤسسة.

الفرع الأول: المدخلات البشرية

وتتمثل في مديرية المالية والمحاسبة التي من خلالها يمكن التسيير والتحكم في مختلف المصالح المالية الأخرى، من خلال الكفاءات والخبرات التي يتمتع بها هذا العنصر، وماله من دور فعال في تسيير الشؤون المالية للمؤسسة.

ويرأسها المدير المالي ويقوم بدراسة الجانب المالي للمؤسسة، وذلك من خلال تسجيل العمليات المالية سواء الداخلية كمتابعة وضعية العمال وملفاتهم وكل ما يتعلق بالأجور والمرتبات والعلاقات المختلفة كتقديم كشوف الأجور... الخ، أو العمليات الخارجية التي تتم بينها وبين جهات خارجية كالبنوك والموردين وتسجيل كل الحالات لحركة الأموال من والي المؤسسة، ويساعد المدير المالي في نشاطه:

أولاً: مسؤول الخزينة

تعتبر الخزينة بمثابة الركيزة الأساسية في مصلحة المحاسبة والمالية حيث تقوم بتسجيل المدفوعات والمقبوضات ثم يتم الدمج بينها لإعداد الميزانية الختامية.

ثانياً: مسؤول مصلحة المحاسبة العامة

يقوم بتسجيل جميع العمليات التي تجري داخل المؤسسة يوميا، والمتعلقة بالمشتريات والمخزونات والمبيعات ويتم هذا التسجيل في وثائق خاصة بالمؤسسة. فوظيفة المحاسب تكمن فيوظيفتين هما:

1. الوظيفة الفنية:

وهي تتجلى في كيفية التعامل مع استخدام وتطبيق المعايير والقواعد المالية، كيفية احتساب النسب المالية، تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة، وكذلك مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

2. الوظيفة التفسيرية:

وتتمثل في تفسير النتائج التي تم التوصل إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل، ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج.

الفرع الثاني: المدخلات المعلوماتية

وتتمثل في الميزانية المحاسبية وتحويلها إلى الميزانية المالية بعد إجراء كل التغييرات اللازمة التي تحدث على بعض عناصر الأصول أو الخصوم من الميزانيات المحاسبية.

الفرع الثالث: المدخلات المادية والبرمجية

وهي كل أجهزة الحاسوب المادية التي توجد بمديرية المالية والتي تستغل في تسهيل وإجراء مختلف الأعمال والحسابات المالية، وذلك من خلال البرامج التي تزود بها لإجراء العمليات المختلفة فيما بين الأقسام والفروع داخل المؤسسة.

أولاً: المدخلات المادية

من خلال المقابلة التي تم إجرائها بتاريخ 2014/04/14 لمؤسسة عمر بن عمر، والمقابلة التي تم إجرائها بتاريخ 2014/04/27 لمجمع عبيدي وجدنا أن المؤسستين تستخدم أجهزة الحاسوب بكثرة بحيث تستفيد منه كل الفروع والمصالح حيث لا يخلو أي فرع من هذه التقنية، وهذا راجع إلى الدور الذي تلعبه الحواسيب في تسهيل كل الأعمال والمهام الإدارية والمحاسبية بحيث أن المحاسب والمساعدين كل من له علاقة بقسم المالية على وجه الخصوص يمتلك جهاز الحاسوب، وذلك راجع لكبر حجم المؤسستين وأهميتهما في الاقتصاد الوطني، وكذا اعتمادهما على تكنولوجيا المعلومات وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد المحلي والعالمي.

ثانياً: المدخلات البرمجية

هناك شيء مشترك بين كل المؤسسات هو الحاجة إلى الاحتفاظ بسجلات دقيقة مع ازدياد عدد المنتجات والخدمات والزبائن، مما يتطلب من المؤسسات نظاماً حاسوبياً يتماشى ووفرة البيانات المالية المختلفة وعلى الرغم من التطور الحاصل في التكنولوجيات والبرمجيات إلى أن في المؤسستين محل الدراسة وجدنا أن النظام المالي تتم المعالجة به بصفة آلية جزئياً، ففي قسم المحاسبة المعالجة آلية، وفي قسم الموارد المالية يدوية والسبب راجع إلى سرية المعلومة المالية وهذا ما يؤكد غياب البرامج في قسم المالية، فالمعالجة بالنسب لا تحسب بالبرامج ولكن يدوياً، وذلك راجع حسب خصوصيات كل مؤسسة كذلك الخوف من تسرب المعلومة المالية.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية للمؤسستين بواسطة المؤشرات المالية ودورها في ترشيد القرار المالي

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل الأداء المالي لمؤسسة عمر بن عمر ومجمع عبيدي، من خلال دراسة ميزانية وجدول حسابات النتائج لكل منهما، كذلك تحليل أدائهما بواسطة التوازنات والنسب المالية من خلال تحليل الاحتياجات المالية للمؤسستين ومركزهما وهيكلهما المالي، بهدف استعمالها كإستراتيجية في اتخاذ أي قرار مالي، بالتالي سنقوم بعرض أهم القوائم المالية التي سنعتمدها في عملية التحليل ومختلف النسب المالية المرافقة لها.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية

سيتم التعرف على ميزانية وجدول حسابات النتائج لكل مؤسسة خلال السنوات (2009، 2010، 2011) وذلك لتحليل أهم التغيرات والتطورات التي طرأت عليهما وذلك باعتبار أن الميزانية المالية تمثل أهم مصدر لتزويد المحلل المالي بالمعلومات التي تمثل جميع جوانب المؤسسة وتصنيف عملياتها.

الفرع الأول: دراسة الميزانية

أولاً: مؤسسة عمر بن عمر

والجدول التالي يبين ميزانية الأصول والخصوم للسنوات (2009، 2010، 2011) ¹ :

¹ مصادر من المؤسسة.

جدول رقم 11: ميزانية الأصول

2011	2010	2009	الأصول
			الأصول غير الجارية
			فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
			تثبيات معنوية
4732920762	2041537815	2020527174	تثبيات عينية
			أراضي مباني تثبيات عيني أخرى تثبيات ممنوح امتيازها
			تثبيات يجرى إنجازها
53312344	50790831	6998698	تثبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
4786233106	2092328646	2027525871	∑ الأصل غير الجاري
			أصول جارية
333629557	501718583	594054652	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
483066447	431892426	1117474559	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
			الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وماشأها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
300000000	478655261	139548848	الموجودات وماشأها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
1116696004	1412266270	1257023407	∑ الأصول الجارية
5902929110	3504594916	3284549278	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

جدول رقم 12: ميزانية الخصوم

2011	2010	2009	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات-احتياطيات مدججة(1) إعادة التقييم نتيجة صافية/ (حصة المجمع(1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
1408773961	1206773961	787007494	المجموع(1)
			الخصوم غير الجارية
			قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصده لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
1741968246	151064229	-	
2494668246	736650104	878600000	∑ الخصوم غير الجارية(2)
			الخصوم الجارية
			موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
542519404 670147 -	853299048 670147 170737373	683155232 753493 170737373	
500000000	-	387722500	
1043189551	1024706568	1242368598	∑ الخصوم الجارية(3)
5902929110	3504594916	3284549278	المجموع العام للخصوم(1+2+3)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدولين السابقين يمكن إعطاء الميزانية المختصرة كما سيرد في الجدول الموالي:
جدول رقم 13: الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2009، 2010، 2011)

البيان	2009	2010	2011
أصول غير الجارية	%61.71	%59.70	%81.08
مخزونات	%18.9	%14.32	%5.65
عملاء	%15.94	%12.32	%8.18
نقدية وشبه نقدية (التوظيفات المالية)	%4.25	%13.66	%5.08
الأصول	%100	%100	%100
الأموال الخاصة	%62.18	%70.76	%82.33
خصوم جارية	%37.82	%29.24	%17.67
الخصوم	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

- ❖ نلاحظ من خلال الجدول أن أصول المؤسسة غير الجارية انخفضت في سنة 2010 بقيمة معتبرة تقدر ب: 2.01% وذلك راجع إلى زيادة قيمة الثبنيات العينية من معدات وأدوات صناعية بالإضافة إلى زيادة قيمة المشتريات، ثم عادت إلى الارتفاع في سنة 2011 بقيمة تقدر ب: 21.38% وهذا راجع إلى استغلال مساحات إضافية وشاحنات جدد وأصول أخرى.
- ❖ إضافة إلى تراجع قيمة المخزونات في سنة 2010 بقيمة تقدر ب: 4.58% وفي سنة 2011 بقيمة 8.67% وهذا راجع إلى بداية تطبيق النظام المحاسبي الجديد مما أثر على المؤسسة.
- ❖ كما نلاحظ انخفاض في قيمة العملاء في سنة 2010 بقيمة تقدر ب: 3.62% وفي سنة 2011 بقيمة 4.14%.
- ❖ زيادة التوظيفات المالية في سنة 2010 بقيمة تقدر ب: 9.41% وهذا كافي لتغطية أي عسر مالي يواجه المؤسسة خلال السنة، أما في سنة 2011 انخفضت بقيمة 8.58%.
- ❖ ارتفاع قيمة الأموال الخاصة للمؤسسة في سنة 2010 وانخفاض خصومها الجارية بنسبة 8.59% وهذا راجع إلى تسديدها للدق أ، حيث تعتمد على أموالها الخاصة خلال السنوات الثلاث مما يمنحها استقلال أكثر ويزيد من فرصها في الاستدانة.

ثانياً: مجمع عبيدي

والجدول التالي يبين ميزانية الأصول والخصوم للسنوات (2009، 2010، 2011) ¹:

جدول رقم 14: ميزانية الأصول

2011	2010	2009	الأصول
			الأصول غير الجارية
			فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
			تثبيتات معنوية
			تثبيتات عينية
13143357	11287833	11534113	أراضي
1013437	4983742	8889017	مباني
			تثبيتات عينية أخرى
			تثبيتات ممنوح امتيازها
			تثبيتات يجرى إنجازها
			تثبيتات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
			سندات أخرى مثبتة
			قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الأصل
14156794	16271575	20423130	∑ الأصل غير الجاري
			أصول جارية
83133	285945	-	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
39538581	44055317	35538552	الزبائن
26691736	10100000	9500000	المدنيون الآخرون
336549	1282608	8388967	الضرائب وماشائها
189996			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
11823401	4234411	(11751296)	الموجودات وماشائها
			الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
			الخزينة
78663396	59958281	41676223	∑ الأصول الجارية
92820190	76229856	62099353	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على وثائق المؤسسة.

¹ مصادر من المؤسسة.

جدول رقم 15: ميزانية الخصوم

2011	2010	2009	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
12414000	12414000	12414000	رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات-احتياطات مدججة(1) إعادة التقييم
4098471	2124389	4663988	نتيجة صافية/ (حصة المجمع(1))
10568359	8443971	5755449	رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
27080830	22982360	22833437	المجموع(1)
			الخصوم غير الجارية
			قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصده لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			∑ الخصوم غير الجارية(2)
			الخصوم الجارية
9572769	7139349	4383453	موردون وحسابات ملحقه
941195	85438	10148	ضرائب
45230760	6050703	1092333	ديون أخرى
9994635	39972006	30000000	خزينة سلبية
65739359	53247496	35485934	∑ الخصوم الجارية(3)
92820189	76229856	58319371	المجموع العام للخصوم(1+2+3)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدولين السابقين يمكن إعطاء الميزانية المختصرة كما سيرد في الجدول الموالي:
جدول رقم 16: الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2009، 2010، 2011)

البيان	2009	2010	2011
أصول غير الجارية	32.89%	21.35%	15.25%
مخزونات	0%	0.37%	0.089%
عملاء	86.04%	72.72%	71.92%
نقدية وشبه نقدية (التوظيفات المالية)	-18.92%	5.55%	12.74%
الأصول	100%	100%	100%
الأموال الخاصة	39.15%	30.15%	29.17%
خصوم جارية	60.85%	69.85%	70.82%
الخصوم	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

❖ نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول غير الجارية انخفضت ب: 11.54% و 6.1% في سنتي 2010، 2011 على التوالي وهذا راجع إلى زيادة التثبيات العينية، أما قيمة المخزونات كانت منعدمة في سنة 2009 بسبب تطبيق النظام المحاسبي الجديد وزادت قيمتها في سنة 2010 بنسبة 0.37% ثم عادت إلى الانخفاض في سنة 2011 بنسبة 0.28% رغم زيادة الإنتاج دليل على سرعة دوران المخزون، كما نلاحظ انخفاض نسبة العملاء في سنة 2010 ب: 13.32% وفي سنة 2011 ب: 0.8%، أما التوظيفات المالية شهدت ارتفاع في سنة 2010 بنسبة 24.47% وفي سنة 2011 بنسبة 7.19% وهذا كافي لتغطية أي عسر مالي يواجه المؤسسة خلال السنة المالية.

❖ أما انخفاض الأموال الخاصة في سنة 2010 بنسبة 9% وفي سنة 2011 بنسبة 0.98% سببه التوسع وتمويل المشاريع الجديدة وزيادة الإنتاجية، كما نلاحظ زيادة الخصوم الجارية في سنة 2010 بنسبة 9% وفي سنة 2011 بنسبة 0.98% بسبب أقساط الفلاحين وبعض الديون قصيرة الأجل تجنبنا لأي عسر مالي أثناء العملية الإنتاجية.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

يعد جدول حساب النتائج من القوائم المالية المهمة والمساعدة في معرفة الوضعية المالية للمؤسستين وهو كما يلي:

أولاً: مؤسسة عمر بن عمر

جدول رقم 17: جدول حسابات النتائج

رقم الأعمال	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	إعانات الاستغلال	
9956892312	7059065384	4909585313	1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
8683542312	6334630384	4776524143	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
1273350000	724435000	133061170	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين
982373216	555537303	2761402	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي من الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى
			الأعباء العملية الأخرى
			المخصصات للاهلاكات والمؤونات
			استئناف عن خسائر القيم والمؤونات
792518087	454543349	75212097	5- النتيجة العملية
			المنتوجات المالية
			الأعباء المالية
18853566	24530684	38266866	6- النتيجة المالية
981071653	430012665	113478962	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتوجات الأنشطة العادية
			مجموع الأنشطة العادية
			العناصر غير العادية-المنتوجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية-الأعباء (يطلب بيانها)
12125230	10246198		8- النتيجة غير العادية
968946423	419766467	113478962	9- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على وثائق المؤسسة.

ثانياً: مجمع عبيدي

جدول رقم 18: جدول حسابات النتائج

رقم الأعمال	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	إعانات الاستغلال	
190480837	145265915	123980237	1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
167676190	128090476	105947268	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
22804647	17175439	17032969	2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين
14515387	8676850	5883376	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي من الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى
			الأعباء العملية الأخرى
			المخصصات للاهلاكات والمؤونات
			استئناف عن خسائر القيم والمؤونات
10541194	6755162	2691053	5- النتيجة العملية
			المنتوجات المالية
			الأعباء المالية
4050033	2959240	1779982	6- النتيجة المالية
6491161	3795922	2283125	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتوجات الأنشطة العادية
			مجموع الأنشطة العادية
			العناصر غير العادية-المنتوجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية-الأعباء (يطلب بيانها)
2392691	1671533	1003981	8- النتيجة غير العادية
4098470	2124389	1279144	9- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على وثائق المؤسسة.

التعليق:

1. مؤسسة عمر بن عمر:

- ❖ ارتفاع في قيمة الأعباء المالية من سنة 2010 إلى سنة 2011 بقيمة: 6577363 دج بسبب ارتفاع حجم الإنتاج.
- ❖ نلاحظ أن إنتاج السنة المالية حقق ارتفاع من سنة 2010 إلى سنة 2011 بمقدار 2897829928 دج.
- ❖ زيادة استهلاك السنة المالية من سنة إلى أخرى نتيجة زيادة المشتريات المستهلكة.
- ❖ زيادة الفائض الإجمالي للاستغلال من سنة إلى أخرى، كما نلاحظ زيادة في قيمة أعباء المستخدمين وارتفاع في قيمة الضرائب والرسوم في سنة 2011 مقارنة بالسنوات الماضية.
- ❖ انخفاض في النتيجة المالية نتيجة انخفاض المنتجات المالية وسبب هذا الانخفاض يعود إلى الزيادة المرتفعة في التكاليف خارج الاستغلال، وكذلك زيادة مصاريف الإهلاكات والمؤونات.

2. مجمع عبيدي:

- ❖ ارتفاع الأعباء المالية لسنة 2011 بقيمة 1090793 دج بسبب حجم الإنتاج.
 - ❖ نلاحظ أن إنتاج السنة المالية حقق ارتفاع من سنة 2010 إلى سنة 2011 بقيمة 45214922 دج.
 - ❖ زيادة في استهلاك السنة المالية من سنة 2010 إلى سنة 2011 بقيمة 39585714 دج.
 - ❖ زيادة الفائض الإجمالي للاستغلال من سنة 2010 إلى سنة 2011 بمقدار 5838537 دج رغم الزيادة في أعباء المستخدمين وانخفاض في قيمة الضرائب والرسوم من سنة 2010 إلى سنة 2011 بقيمة 555186 دج.
 - ❖ في حين نلاحظ أن النتيجة المالية في سنة 2009 قدرت ب: 1779982 دج، أما في سنة 2011 حققت المؤسسة نتيجة مالية بقيمة 4050033 دج، وهي نتيجة جيدة بالنسبة للمؤسسة ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة المبيعات ضف إلى ذلك قيمة المصاريف المتنوعة، ويمكن القول بتعبير آخر أن هذه الزيادة تعود إلى تحقيق المؤسسة رقم أعمال أكبر يعود سببه كما نلاحظ في الجدول إلى ارتفاع نسبة مبيعات المؤسسة خلال السنة.
- وإجمالاً فإن المؤسسات حققتا ارتفاعاً في النتيجة الصافية للسنوات المالية 2009، 2010، 2011.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة التوازنات المالية والنسب المالية

الفرع الأول: التحليل بواسطة التوازنات المالية

أولاً: رأس مال العامل

ويمثل هامش الأمان الذي يجب أن توفره المؤسسة من أموالها الخاصة لتغطية أصولها الغير جارية، والجدول التالي يوضح ذلك:

1. مؤسسة عمر بن عمر:

جدول رقم 19: رأس المال العامل للسنوات (2009، 2010، 2011)

البيان	2009	2010	2011
الأموال الخاصة	2042180680	2479888348	4859739559
الأصول غير الجارية	2027525871	2092328646	4786233106
رأس المال العامل	14654809	387559702	73506453

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية المفصلة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب في السنوات الثلاث 2009، 2010، 2011 هذا يعني أن الأصول غير الجارية تمول بالأموال الخاصة فيتحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل كما يحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة وهذا يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء وبالتالي فهذه الوضعية جيدة بالنسبة للمؤسسة.

2. مجمع عبيدي:

جدول رقم 20: رأس المال العامل للسنوات (2009، 2010، 2011)

البيان	2009	2010	2011
الأموال الخاصة	22833437	22982360	27080830
الأصول غير الجارية	20423130	18271575	14156794
رأس المال العامل	2410307	6710785	12924036

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية المفصلة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل في السنوات الثلاث 2009، 2010، 2011 موجب وبمبلغ كبير أي أن المؤسسة تحقق هامش أمان إلا أن هذا المبلغ يعتبر رأس مال مجهد وتعود أسباب هذه الزيادة إلى الزيادة في الأموال الخاصة.

ثانيا: احتياج رأس المال العامل

ويمثل احتياجات التمويل المكتملة والمرتبطة بالتسيير والنشاط العادي للمؤسسة.

1. مؤسسة عمر بن عمر:

جدول رقم 21: احتياج رأس المال العامل للسنوات (2009، 2010، 2011)

البيان	2009	2010	2011
المخزونات	594054652	501718583	333629557
عملاء	523419907	431892426	483066447
ديون غير مالية	854646098	1024706568	543189551
احتياج رأس المال العامل	262828461	(91095559)	273506453

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية المفصلة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل موجب في السنتين 2009، 2011 هذا ما يوضح أن هناك عجز تمويلي على المدى القصير، إلا أنه لا يعطي النظرة الحقيقية عن الوضعية المالية ق أ إلا بعد مقارنتها برأس المال العامل أو الخزينة وذلك بهدف إعطاء تحليل أكثر دقة، أما في سنة 2010 نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل سجل مبلغ سالب أي أن المؤسسة توفرت على قروض من دائئها تفوق احتياجاتها الاستغلالية وهي وضعية لا يمكن الحكم عليها بالإيجاب أو السلب إلا بعد دراسة مجموعة من العناصر حول دوران عناصر الأصول.

2. مجمع عبيدي:

جدول رقم 22: احتياج رأس المال العامل للسنوات (2009، 2010، 2011)

البيان	2009	2010	2011
المخزونات	-	285945	83133
عملاء	53427519	55437925	66756862
ديون غير مالية	34393601	13275490	55744724
احتياج رأس المال العامل	19033918	42448380	11095271

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية المفصلة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث 2009، 2010، 2011 أي أن دورة الاستغلال تحتاج إلى تمويل أكبر مما هو متوفر لديها، بمعنى آخر أن المؤسسة تحتاج إلى جزء من الأموال الخاصة لتغطية العجز.

ثالثاً: الخزينة

تمثل الخزينة مجموع الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها.

1. مؤسسة عمر بن عمر:

جدول رقم 23: الخزينة للسنوات (2009، 2010، 2011)

2011	2010	2009	البيان
300000000	478655261	139548848	نقدية وشبه نقدية
500000000	-	387722500	ديون مالية قصيرة الأجل
(200000000)	478655261	(248173652)	الخبزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المفصلة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة في سنتي 2009، 2011 سجلت مبلغ سالب تفسر هذه الوضعية بكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط. بمعنى أن المؤسسة في حالة عجز في توفير السيولة لمواجهة التزاماتها وبالتالي اللجوء إلى تسبيقات مصرفية وكذا سلفات بنكية، أما في سنة 2010 سجلت مبلغ موجب وهذا ستتجنب المؤسسة العسر المالي على المستوى قصير الأجل، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال.

2. مؤسسة عبيدي:

جدول رقم 24: الخزينة للسنوات (2009، 2010، 2011)

2011	2010	2009	البيان
11823401	4234411	(11751296)	نقدية وشبه نقدية
9994635	39972006	1092333	ديون مالية قصيرة الأجل
1828766	(35737595)	(12843629)	الخبزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المفصلة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة في سنتي 2009، 2010 سجلت مبلغ سالب أي أن المؤسسة في حالة عجز في توفير السيولة لمواجهة التزاماتها، أما في سنة 2011 سجلت مبلغ موجب أي أن هناك فائض في رأس المال العامل ويوجد هذا الفائض مكانة في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة إيجابية بإمكانها تمويل جزء من الأصول الجارية كما تفسر أيضاً هذه الحالة أن هناك تجميد للأموال.

الفرع الثاني: التوازنات بواسطة النسب المالية

أولاً: مؤسسة عمر بن عمر

جدول رقم 25: يبين النسب المالية للمؤسسة للسنوات (2009، 2010، 2011)

2011	2010	2009	طريقة حسابها	النسب
1.07	1.38	1.01	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	نسبة السيولة العامة
0.75	0.89	0.53	$\frac{\text{الأصول الجارية-المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	نسبة السيولة المختصرة (السريعة)
0.29	0.47	0.11	$\frac{\text{نقدية وشبه نقدية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	نسبة السيولة الحالية (الجاهزة)
0.81	0.6	0.62	$\frac{\text{الأصول غير الجارية}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة سيولة الأصول
0.29	0.58	0.39	$\frac{\text{أموال دائمة}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	نسبة التمويل الدائم
1.02	1.19	1.01	$\frac{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	نسبة التمويل الذاتي
0,82	0.71	0.62	$\frac{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$	نسبة الاستقلالية المالية
0.6	0.5	0.65	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$	نسبة قابلية السداد
9.5	5.3	3.8	$\frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	نسبة المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المفصلة.

التعليق:

- ❖ نسبة السيولة العامة: النسبة أكبر من الواحد في السنوات الثلاث هذا يعني أن المؤسسة في حالة جيدة وأصولها الجارية تغطي التزاماتها قصيرة الأجل.
- ❖ نسبة السيولة المختصرة: هذه النسبة تتراوح في السنوات الثلاث 2009، 2010، 2011 بين 0.53 إلى 0,89 وهي مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 0.3 و 0,5 أي أن المؤسسة ليست لها نقدية لمقابلة التزاماتها قصيرة الأجل.
- ❖ نسبة السيولة الحالية: هذه النسبة في السنتين 2009، 2010 كانت بعيدة عن النسب المعيارية التي تتراوح بين 0.2، 0.3، وفي سنة 2011 كانت 0.29 أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- ❖ نسبة سيولة الأصول: هذه النسبة تتراوح قيمتها في السنوات الثلاث بين 0.6، 0.81 أي أن المؤسسة في حالة جيدة وحركة الأصول الجارية سريعة وتحقق أرباح.
- ❖ نسبة التمويل الدائم: هذه النسبة كانت في السنوات الثلاث أقل من الواحد يعني أن جزء من الأصول غير الجارية مغطى بقروض قصيرة الأجل، وبالتالي على المؤسسة الخيار بين البديلين إما الزيادة في الأموال الخاصة أو الزيادة في الديون الغير جارية وهذا حسب ظروفها وإمكاناتها.
- ❖ نسبة التمويل الذاتي: هذه النسبة كانت في السنوات الثلاث أكبر من الواحد يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول غير الجارية، وبالتالي لا تلجأ المؤسسة إلى الموارد الأجنبية.
- ❖ نسبة الاستقلالية المالية: هذه النسبة كانت في السنوات الثلاث قريبة من الواحد أي أن المؤسسة قادرة على التحكم في إدارتها وتسييرها فهي تشكل في سنة 2011، 82% من مواردها مما يجعلها في وضعية جيدة من ناحية الاستدانة.
- ❖ نسبة قابلية السداد: هذه النسبة تعتبر جيدة بالنسبة للمؤسسة وبالتالي فإن لها حظوظ في الحصول على قروض جديدة فالوضعية المالية للمؤسسة جيدة ولا يوجد خطر يهدد إستمراريتها.
- ❖ نسبة المردودية المالية: مردودية مرتفعة من سنة إلى أخرى وهي نتيجة جيدة بالنسبة للمؤسسة.

ثانيا: مجمع عبيدي

جدول رقم 26: يبين النسب المالية للمؤسسة للسنوات (2009، 2010، 2011)

2011	2010	2009	طريقة حسابها	النسب
1.2	1.13	1.17	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	نسبة السيولة العامة
1.2	1.12	1.17	$\frac{\text{الأصول الجارية-المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	نسبة السيولة المختصرة (السريعة)
0.18	0.08	-0.33	$\frac{\text{نقدية وشبه نقدية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	نسبة السيولة الحالية (الجاهزة)
0.15	0.21	0.33	$\frac{\text{الأصول غير الجارية}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة سيولة الأصول
1,91	1.41	1.12	$\frac{\text{أموال دائمة}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	نسبة التمويل الدائم
1.91	1.41	1.12	$\frac{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	نسبة التمويل الذاتي
0.29	0.30	0,39	$\frac{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$	نسبة الاستقلالية المالية
0.71	0.7	0.61	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$	نسبة قابلية السداد
9.38	8.24	3,43	$\frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	نسبة المدروية المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المفصلة.

التعليق:

- ❖ نسبة السيولة العامة: النسب في السنوات الثلاث 2009، 2010، 2011 أكبر من الواحد هذا يعني أن سيولة المؤسسة في حالة جيدة والتزاماتها قصيرة الأجل تغطي من أصولها الجارية.
- ❖ نسبة السيولة المختصرة: النسب في السنوات الثلاث 2009، 2010، 2011 أكبر من الواحد وهي مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية 0.3، 0.5 هذا راجع إلى سرعة دوران المخزون.
- ❖ نسبة السيولة الحالية: لمعرفة جاهزية السيولة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل للمؤسسة وجدناها ضعيفة جدا مقارنة بالنسب المعيارية.
- ❖ نسبة سيولة الأصول: انخفاض هذه النسبة على مدى السنوات الثلاث هذا يعني أن الفرع يمكنه زيادة قدرته ومردوديته الإنتاجية دون الوقوع في عسر مالي.
- ❖ نسبة التمويل الدائم: هذه النسبة كانت في السنوات الثلاث أكبر من الواحد، هذا يعني وجود رأس مال عامل موجب يحقق شرط التوازن المالي الإجمالي.
- ❖ نسبة التمويل الذاتي: نفس الملاحظة على التمويل الدائم حيث أن الفرع لا يعتمد على ديون طويلة الأجل.
- ❖ نسبة الاستقلالية المالية: تميزت بالثبات النسبي خلال السنوات الثلاث 2009، 2010، 2011 أي بمعنى أن الفرع لم يعتمد في تمويلاته على الأموال الأجنبية.
- ❖ نسبة قابلية السداد: جيدة خاصة في سنة 2011 لذلك فإن الفرع له حظ كبير في الحصول على قروض جديدة.
- ❖ نسبة المردودية المالية: مردودية مرتفعة من سنة إلى أخرى يعود ذلك إلى ارتفاع النتيجة خلال نفس السنة، حيث أن المردودية جيدة جدا لأن 1 دج مستثمر من الأموال الخاصة يساوي 8 دج فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان أفضل للمؤسسة.

المطلب الثالث: مدى استخدام أساليب اتخاذ القرارات في المؤسسات

سنتطرق في هذا المطلب إلى مدى استعمال مؤسسة عمر بن عمر ومجمع عبيدي إلى أساليب ترشيد قراراتهما ومن أهم هذه الأساليب نذكر بشكل مختصر لوحة القيادة والإبلاغ المالي.
الفرع الأول: لوحة القيادة

وهي عبارة عن وثيقة معلومات في شكل خلاصة لوضع المؤسسة وتعد في المؤسسات محل الدراسة لوحة القيادة بشكل تقارير شهرية وفصلية وسنوية، وقد اخترنا في دراستنا هذه سنوات الدراسة الثلاث 2009، 2010، 2011 لعدم تحصلنا على المعلومات المتعلقة بسنتي 2012، 2013، حيث حددت المؤشرات في السنوات 2009، 2010، 2011 كما يلي:

أولاً: الإنتاج

من خلال التقارير المالية للمؤسسات نلاحظ أن الإنتاج في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على المنتجات وكذلك التحسين من التجهيزات الموجودة في المؤسسة.

ثانياً: المشتريات

نلاحظ أن مشتريات المؤسسات في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى زيادة نشاط المؤسسات وتوسيعه.

ثالثاً: المخزونات

مستوى المخزون للمؤسسات في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى وهو غير مناسب لعمليهما من خلال طبيعة عمل كل منهما، حيث قدر في بداية فترة الدراسة في مؤسسة عمر بن عمر ب: 594054652 دج ونلاحظ في السنة الموالية أن قيمة المخزونات قد قدرت ب: 501788583 دج، كما نلاحظ كذلك في السنة الأخيرة تراجع في المخزون حيث قدر ب: 333629557 دج كذلك الحال بالنسبة لمجمع عبيدي.

رابعاً: العناصر المالية

وتتمثل في:

1. رقم الأعمال:

من خلال المعلومات والوثائق نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسات جيد وهو في ارتفاع من سنة إلى أخرى وتعتبر هذه الزيادة جيدة لصالح المؤسسات.

2. الخزينة:

من خلال التقارير المالية ولوحة القيادة نلاحظ أن رصيد الخزينة لمؤسسة عمر بن عمر في سنة 2011 سجل مبلغ سالب هذا يدل على أن رأس المال العامل غير قادر على تمويل احتياجات الدورة، في حين أن مجمع عبيدي كان رصيد خزينته موجب في سنة 2011، هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة.

الفرع الثاني: الإبلاغ المالي

بالإضافة إلى الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج تقوم المؤسسات بنشر المعلومات التفصيلية للمعلومات الواردة في هاتين القائمتين بالإضافة إلى بعض المعلومات الثانوية في شكل جداول ملحقه نذكر منها:

أولاً: جدول الاستثمارات

يفصح هذا الجدول بالتفصيل عن الاستثمارات التي تمتلكها المؤسسة فتظهر الحسابات الثانوية لمختلف الحسابات الرئيسية للاستثمارات في بداية المدة، ورصيدا في نهاية المدة مع إظهار الاستثمارات المكتسبة، كما يظهر هذا الجدول أن مؤسسة عمر بن عمر قامت باقتناء تشيئات عينية قدرت ب: 4732920762 دج خلال سنة 2011، أما مجمع عبيدي فقدرت تشيئاته العينية ب: 14156794 دج خلال سنة 2011.

ثانياً: جدول حركة الأملاك

يمثل هذا الجدول حركة الحسابات الثانوية لحسابات الميزانية لجانبي الأصول والخصوم مع رصيد أول المدة ورصيد نهاية المدة، إذ يوضح هذا الجدول حركة حسابات الميزانية بصفة عامة.

ثالثاً: جدول اهتلاك الإستثمارات

يبين هذا الجدول قيمة اهتلاك كل استثمار من الاستثمارات التي تمتلكها المؤسسة مع بيان القيمة الصافية له، حيث قدرت قيمة الاهتلاك في مؤسسة عمر بن عمر في سنة 2011 ب: 956297352 دج، أما مجمع عبيدي قدرت قيمة اهتلاكه في سنة 2011 ب: 39127913 دج.

رابعاً: جدول الأموال الخاصة

يفصل هذا الجدول في حسابات الأموال الخاصة للمؤسسة فنجد أن قيمة الأموال الخاصة في مؤسسة عمر بن عمر بلغ في سنة 2011 قيمة 3903442207 دج، أما في مجمع عبيدي بلغ قيمة 27080830 دج.

خامسا: جدول المعلومات المختلفة

يحتوي هذا الجدول على المعلومات المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية لكل مؤسسة وقد صنفت حسب طبيعة المساهمات إلى مساهمات مالية والتي تعبر عن رأس المال الاجتماعي للمؤسسة والمساهمات المادية، ويتطرق هذا الجدول أيضا إلى التعريف بالشركاء الأجانب حيث أن المؤسسة عمر بن عمر ومجمع عبيدي شركاء أجانب.

كما يرد في هذا الجدول تفصيل في مصاريف النقل التي تصنف إلى مصاريف نقل المشتريات ومصاريف نقل المبيعات، كما يرد في هذا الجدول معلومات تتعلق بعدد العمال وتصنيفهم جزائريين كانوا أم أجانب حيث نلاحظ أن عمر بن عمر وعبيدي يعتمدون على عمال محليون فقط.

إضافة إلى هذه الجداول نجد جداول أخرى تتعلق بالقروض والمخزونات واستهلاك البضائع والمواد واللوازم إضافة إلى جدول مصاريف التسيير.

خاتمة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع، من خلال دراسة في الجزء الأول من هذا الفصل للوضع المالي لمؤسسة عمر بن عمر وعبيدي خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2011، فقمنا بعرض القوائم المالية الصادرة عن المؤسستين خلال هذه الفترة مع تحليلها عن طريق استخدام أهم النسب المالية والتي بينت تحسن أداء المؤسستين في سنة 2011 وهذا بعد استخدام النظام المحاسبي المالي الجديد والتي سجلت فيها المؤسستين أرباح كما تبين لنا من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي خلال نفس الفترة أن المؤسستين تعتمدان على القروض قصيرة الأجل من أجل تغطية احتياجاتهما الدورية.

وكحوصلة للفصل نجد أن الدراسة التطبيقية للمؤسستين قد أسفرت عن مجموعة من النتائج العملية حيث وجدنا أن المؤسستين قد اعتمدتا على الأسس النظرية لتحليل والتقييم المالي في ترشيد اتخاذ قرارات المؤسسة المالية من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما في تقييم أداء المؤسسة من خلال عرض القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) والنسب المالية، إلا أن هذا الاعتماد يبقى في صورة متحفظة نظرا لذهنية المستثمر صاحب رأس مال المؤسسة والمدير العام لها.

خاتمة عامة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتكنولوجية تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها وازدهارها لكن غالبا ما يكون من أجل الحفاظ على بقائها. كما أدى كبر حجم المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطها وأعمالها وتضخم عدد المعطيات والمؤشرات وكثرتها إلى ضرورة توفير معلومات دقيقة تفيد بشكل فعال متخذي القرارات على كافة المستويات داخل المؤسسة.

وعليه فإن عملية اتخاذ القرار هي ليست بالأمر السهل وهذا نظرا لضرورة امتيازها بالدقة والوضوح، حيث من الأساليب المساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة والمستعملة للمعلومات المالية نجد لوحة القيادة المالية التي تعتبر أداة تسييرية تأخذ بعين الاعتبار بعض المؤشرات وذلك حسب نوع المؤسسة وحجمها، وتسمح للمسيرين باتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالمؤسسة. ولم تغب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول تحسين أداء المؤسسات لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة، وبالتالي فإن جودة المعلومات المالية تلعب دور يتمثل في ترشيد القرارات انطلاقا من التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة وذلك من خلال حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية، كما أن إعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وجودتها تؤثر مباشرة على مستخدميها، لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل، وهنا يجب اتباع أسس في العرض والإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات وتسهيل عملية المفاضلة. وعليه توصلنا من دراستنا النظرية إلى النتائج التالية:

- ✓ المعلومات المالية التي تقدر بها المؤسسة وضعها المالي هي المعلومات الموجودة في التقارير المالية بصفة عامة والموجودة في القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) بصفة خاصة.
- ✓ الاستفادة المؤسسة من المعلومات المالية في إعداد خطط تمويلية مستقبلية بناء على دراسة وتحليل النسب والمؤشرات وبالتالي تقليل الإختلالات والإخراقات داخل المؤسسة.
- ✓ تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري.
- ✓ يسمح النظام المحاسبي المالي بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية.

- ✓ الاختلاف في عرض وإعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها، لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل، وهنا يجب اتباع أسس في العرض والإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات وتسهيل عملية المفاضلة.
- ✓ الأداء المالي مورد هام ومصدر خام لاتخاذ القرارات المالية، كما يعتبر منطلق لوضع الخطط للوصول إلى الأهداف المسطرة.
- ✓ عملية الأداء المالي تنطلق أساسا من جمع المعطيات والمعلومات المتوفرة خلال فترات زمنية ماضية وآنية، وتصنيفها وتحليلها بطريقة علمية، رياضية واقتصادية وتوجيهها لمتخذي القرار كمرحلة أولية للتقييم.
- ✓ القرار المالي هو قرار إداري يتخذ لمعالجة موقف من المواقف يتمثل جوهره في اختيار أحد الحلول الممكنة أو البديلة لتحقيق غرض متعلق بالجانب المالي للمشروع.
- ✓ تعد المؤسسات الجزائرية القوائم المالية التالية: الميزانية وجدول حسابات النتائج هذا حسب المخطط المحاسبي الوطني، لكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي تم إدراج قائمتين جديدتين هما: جدول التدفقات النقدية وجدول التغيرات في حقوق الملكية.
- ✓ إن النظام المحاسبي المالي يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية.
- وقد أسقطنا الجانب النظري على دراستنا الميدانية التي تناولنا فيها مؤسسة عمر بن عمر ومجمع محمد عبيدي، حيث قمنا بدراسة مالية تحليلية لقوائمها المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنوات 2009، 2010، 2011 وتقييمها، وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:
- ✓ لاحظنا أن دور الإدارة المالية في كلتا المؤسسات يقتصر على إعداد التقارير المالية وغياب التفسير الواضح للمتغيرات المالية.
- ✓ تميزت الوضعية المالية لكلتا المؤسسات بمردودية اقتصادية عالية جدا وكذلك استقلال مالي تام.
- ✓ القوائم المالية للمؤسسات لا تعكس وضعيتهما المالية الفعلية.
- ✓ التقارير المالية لعبت دورا مهما كوسيلة اتصال بين مختلف أقسام الإدارة.
- ✓ بدأت المؤسسات كباقي المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ابتداء من 2010/01/01، رغم أهمية القياس المقارن في تنافسية المؤسسات إلى أن استعمال هذا الأسلوب محدود من طرف المؤسسات الجزائرية وهذا ما لمسناه على مستوى الدراسة

التطبيقية في المؤسسات التي رغم حجمهما ومكانتهما لم تقوما بإجراء أي دراسة مقارنة لأدائهما مع مؤسسات أخرى.

من خلال ما سبق وبعد النتائج المتحصل عليها يمكن لنا أن نقدم بعض الاقتراحات على الشكل التالي:

- ❖ على المؤسسة تفعيل دور تقنيات التحليل والتقييم المالي ومؤشراته ونسبه من أجل التشخيص الأمثل لمركزها المالي.
 - ❖ لا بد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات.
 - ❖ تحسين نوعية التعليم المحاسبي الجامعي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي.
 - ❖ ضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي للمحاسبة ومسألة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد المعد وفق المعايير المالية الدولية للمحاسبة.
 - ❖ اتخاذ أسلوب القياس المقارن كعملية مستورة تقوم بها المؤسسات لكي تتمكن من تحسين أدائها.
 - ❖ توحيد جهود المحاسبين ومختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة تعبر بصورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.
 - ❖ على أي مؤسسة اقتصادية تفعيل دور الإدارة المالية ومديرها من خلال السلطة الاستشارية واتخاذ القرارات اللامركزية من خلال الاستعانة بالخبراء والمتخصصين.
- كانت هذه أهم الاقتراحات التي ارتأينا أنها مفيدة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة المؤسسات محل الدراسة من أجل محافظتهما على مكانتهما في السوق والبقاء في المنافسة وتحقيق الأرباح وكسب كل المتعاملين من موردين ودائنين ومستهلكين.
- وفي الأخير نرجو أن نكون قد أحطنا بدراسة كل جوانب الموضوع ورفعنا الغموض عن كيفية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، إلا أن هذا الموضوع كبير وواسع ويقتضى المجال مفتوح للطلبة والباحثين للتوسع أكثر وتوضيحه للمطلعين والدارسين بما ينفع المجتمع.

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

باللغة العربية:

1. ابراهيم كنجو فهد، الإدارة المالية، الطبعة 1، دار الميسرة، عمان، الأردن، 1997.
2. بتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية بنعكون، 1999.
3. بحيري سعد صادق، إدارة توازن الأداء، دار نشر للثقافة، الإسكندرية، 2004.
4. بن ساسي إلياس وقريشي يوسف، التسيير المالي، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
5. بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
6. جمعة ابراهيم اسماعيل وآخرون، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
7. جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الطبعة 1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
8. جهاد طارق عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس، 2000.
9. جهاد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية، دار الجامعة، دون بلد، 1999.
10. حجازي محمد حافظ، دعم القرارات المالية في المنظمات، دار الوفاء، مصر، 2006.
11. حسين أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
12. حماد عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
13. الحناوي محمد صالح وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007.
14. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة 1، دار الحامد للنشر، عمان، 2009.
15. الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لغرض الإستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، مصر، 2007.
16. الزغبي هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة نشر.

17. السالمي علاء عبد الرزاق، نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2003.
18. السيد أمين ولطفي أحمد، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة وكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
19. شاكر منير وأخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
20. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسات طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء 2، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
21. الشيخ فهمي محمد مصطفى، التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، فلسطين، بدون سنة نشر.
22. الصبان سمير وأبو المكارم وصفي، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
23. الصبان محمد سهير، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، دون بلد، 1999.
24. طلبه محمد فهمي، الحاسب ونظم المعلومات الإدارية، الطبعة 9، مجموع كتب دلتا، مصر، دون سنة نشر.
25. طه طارق، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007.
26. طه طارق، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحسابات الآلية، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، دون سنة نشر.
27. عباس علي، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
28. عبد الرحيم محمد ابراهيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
29. عبد السلام ابراهيم ومحمود تركي، تحليل التقارير المالية، مطابع الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1993.
30. عدون ناصر داداي، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1988.
31. عقيلي عمر وصفي، الإدارة المعاصرة، دار زهران، عمان، 2007.
32. عمار بوخزاز، مبادئ التسيير المالي والمحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
33. العيساوي كاظم جاسم، دراسات الجدوى الاقتصادية لتقييم المشروعات، الطبعة 2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

34. فتحي نواصر محمد وعدون ناصر دادوي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991.

35. فضالة أبو الفتوح علي، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1994.

36. الفضل محمد مؤيد ونور عبد الناصر، المحاسبة الإدارية، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

37. القطامين أحمد عطالله، التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الطبعة 1، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.

38. كرجه عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

39. لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

40. المرثي إيمان فاضل، الزعي هيثم محمد، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

41. مطر محمد، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة 4، الجزء 2، دار وائل للنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

42. النجار عبد العزيز، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007.

43. النجار يحيى غني، تقييم المشروعات وتحليل معايير ومؤشرات دراسات الجودة وتقييم كفاءة الإدارة، دار دجلة، عمان، الأردن، 2010.

44. النعيمي عدنان تايه ونخوشه ياسين كاتب، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة 1، دار المسيرة، الأردن، 2007.

باللغة الأجنبية:

1. Eurl Copyuglit , le système comptable finanncièrer, page beues, algérie, 2008.
2. Peynaud Josette, analys financière, libreaire, vuibert, 8éd, paris, 1999.
3. Capiez Alain, élément de gestion financière, masson, 4éd, paris, 1994.
4. Eric stephany, gestion financière, economica, paris, 1999.
5. Deppallens Georges, jean pierre joband, gestion financière edition sirey, 10éd, paris, 1990.
6. Langlois George et al, contrôle de gestion, foucher, paris, 2007.
7. Rice Anthony, compte d'entreprise, introduction à la comptabilité et l'analyse financière, 4ème edition, paris, 2005.
8. Griffiths Stephane, gestion financière, edition chihab, alger, 1996.

9. Jean pierre, gestion financière, paris, 1986.
10. lamarche Mechel, système la comptable, edition d'organisation, paris, France, 1998.
11. Henaibouche Mohaned sid, initiation à la nouvelle technique, edition d'organisation, paris, France, 1998, p15.
12. Leanad Catherine et verbrugle stylvie, organization et gestion de l'entreprise, 2ème edition dunod, paris, 1995.

المذكرات:

باللغة العربية:

1. غياط شريف، المعلومة المالية كأداة لاتخاذ القرار المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010.
2. محمد شعلال، دور المعلومات المالية في اتخاذ القرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة قالمة، 2003.
3. شطبي رقية، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 8 ماي 1945، 20011.
4. صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
5. عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة صناعات الكوابل ببسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001.
6. صفية بوزارة، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية دراسة حالة مؤسسات خدمات ونشاطات العزل بيومرداس، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
7. لبيهي حسن، التحكم المالي في المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994.
8. سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
9. بلخروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009/2008.
10. الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

باللغة الأجنبية:

1. Merouani Samir, le projet du nouveau system comptable financier algérien anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, mémoire de magistère ESC, année 2006/2007.

الجرائد:

- القانون 7-11، 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 27 ماي 2008.

المجلات:

- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، 2006.

المواقع الالكترونية:

1. الحسين محمد، صنع القرار المالي، يوم 2013/12/30، على الساعة 13:19، متاح على: <http://www.tansoft.com/books>
2. خيضر مصطفى، اتخاذ القرار وعلاقته بالإدارة المالية، يوم: 2013/12/31، على الساعة: 13:34، متاح على: <http://www.arab47.com>
3. الموقع: <http://www.shbab1.com/2minutes.htm>، يوم 2013/12/30، على الساعة 11:00.
4. الموقع: <http://cubba.yoo7.com/t1394-topi>، يوم 09/03/2014، على الساعة 13:43.

الملخص:

تعتبر المؤسسة نظام يتكون من عدة أنظمة فرعية، تعمل بتناسق تام من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة عبر تحقيق الأهداف المجالية لمختلف نشاطاتها، ولعل ذلك يتطلب التحكم الفعال في الكم الهائل من المعلومات الناتجة عن مختلف هذه الأنظمة من جهة، وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة في الوقت المناسب وبالشكل اللائق لاتخاذ القرارات الملائمة من جهة أخرى.

انطلاقاً من المعلومات المالية التي يتم صناعتها نقوم بتقييم الأداء المالي للمؤسسة والذي يسهم في ترشيد القرارات الاقتصادية، بما فيها القرارات المالية وذلك من خلال التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة، عن طريق تحليل هذه المعلومات باستعمال بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية:

المعلومة المالية، القرار المالي، تقييم الأداء المالي، التقارير المالية، القوائم المالية.

Résumé:

Un système d'entreprise est constitué de plusieurs sous systèmes afin d'atteindre les principaux objectifs de l'entreprise, de l'organisation dans l'atteinte des objectifs en effet, il faudra contrôler les informations provenant de la réglementation, ainsi de fournir aux gestionnaires des informations précises pour prendre des décisions appropriées.

Basé sur l'information financière, que nous évaluons la performance financière de l'industrie pour l'entreprise et qui contribue à la rationalisation des décisions économiques y'compris les décisions financières, et dans les rapports financiers émis par l'entreprise en analysant ces informations à l'aide d'indicateurs financiers et en clarifiant la réalisation entre les divers éléments des états financiers.

Les mots clé:

L'information financière, la décision financière, une évaluation du rendement financier, les rapports financiers, États financiers.